



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي البحث العلمي  
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم  
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر  
شعبة: علوم اقتصادية تخصص: ماستر 2 الاقتصاد النقدي و البنكي

## أزمة الديون السيادية (اليونان فرنسا- اسبانيا)

تحت اشراف الأستاذ:  
د. بوبدين بكريتي

مقدمة من طرف:  
صافية بوبكر

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	د. بن زيدان الحاج	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مشرفا	د. بومدين بكريتي	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مناقشا	د. عبد الله ودان	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم



# إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى التي أفاضت عليا بدعواتها، والتي جعلت الجنة تحت  
أقدامها، إلى من كانت روحها طريقها للوصول إلى المعرفة، إلى التي حملتني  
وهنا على وهن، ووفرت لي شروط الراحة التامة، إلى أغلى الأحباب وأعز  
الأصحاب إلى سر الوجود إلى "أمي الغالية" يا من لو اتخذت أجمل عبارات العلم  
لما وفيتك حقك يا نبض القلب وحب الفؤاد أطال لنا الله في عمرك وأدامك  
نورا يضيئ حياتنا يارب.

إلى الذي حثني على العلم و العمل كل هذه السنين، إلى الذي وعد بالسهر على  
راحتي وصدق وعده ، والذي لم يينخل عليا يوما بالعتاء، أي العزيز حفظه الله  
وأمد الله في عمره.

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم، إلى من حبهم سكن القلب و تغنت  
به الجوارح أخواتي وأخوتي.

إلى صديقاتي ورفيقات دربي لكم مني كل الحب و التقدير.

صافية بوبكر

# شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الحمد لله الذي هدانا لولاه لما كنا مهتدين، الحمد لله الذي لا يخلو لسان من ذكره، ولا قلب من شكره في السر و العلانية، فباسمه تبدأ الأعمال وباسمه تختم الأفعال، لك الشكر يا ربنا، كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانك،

أما بعد:

أتقدم بخالص الشكر وفائق الاحترام و التقدير إلى كل من مد لي يد المساعدة ودعمي من قريب كان أو من بعيد ولم بكلمة طيبة وذلك بغية إتمام هذا العمل المتواضع.

كما يشرفني أن أتوجه بعظيم الشكر و العرفان

لاستاذي الفاضل و المشرف الدكتور \*\*\* بوبدين بكريتي\*\* على توجيهاته ونصائحه القيمة.

## خطة البحث

\*\* مقدمة

**الفصل الأول: أزمة الديون السيادية**

**المبحث الأول: أزمة الديون السيادية**

المطلب الأول: نشأة أزمة الديون السيادية.

المطلب الثاني: تزييف أزمة الديون السيادية.

المطلب الثالث: أسباب أزمة الديون السيادية

المطلب الرابع: تطورات أزمة الديون السيادية.

الفصل الثاني: آليات معالجة الأزمة في الاتحاد الأوروبي.

**المبحث الثاني: معالجة الأزمة في الاتحاد الأوروبي.**

المطلب الأول: تدابير الطوارئ في الاتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: آليات الأوروبية لتحقيق الاستقرار المالي.

المطلب الثالث: آلية الاستقرار الأوروبي.

**الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية في اليونان**

المبحث الثالث: أزمة الديون السيادية في اليونان

المطلب: واقع الاقتصاد اليونان ومؤشراته.

المطلب: جذور أزمة الديون السيادية في اليونان ومراحل تطورها.

المطلب الثالث: أسباب أزمة الديون السيادية في اليونان.

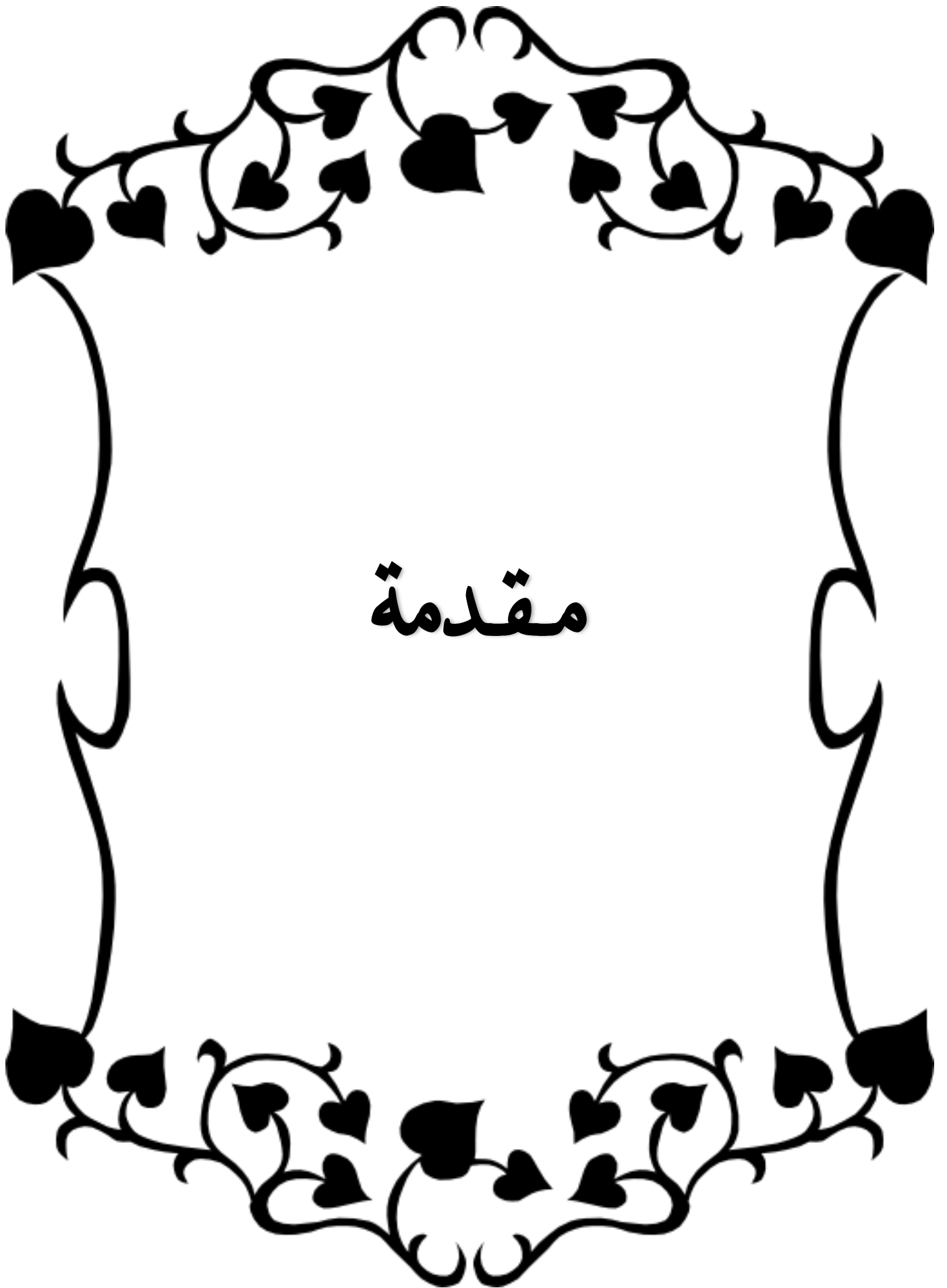
\*\* الخاتمة

## قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل	رقم الشكل
ص 07	الديون من الناتج الإجمالي المحلي 1999-2019	01
ص 11	ديون اليونان ومتوسط ديون أوروبا خلال 1999-2010	02
ص 17	منحنى بياني يمثل ديون البرتغال	03
18	منحنى بياني يمثل ديون اليونان ومتوسط ديون أوروبا	04
		05
ص 40	حجم الدين العام اليوناني نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي 1999-2010 مقارنة مع متوسط الدين الأوروبي	06

## قائمة الجداول

الصفحة	الجدول	رقم الجدول
ص 42	الميزانية والدين العمومي 1992/2012	01
ص 43	التجارة الخارجية لليونان 1994/2015	02
ص 44	صادرات وواردات وأهم الشركاء التجاريين لليونان	03
ص 45	العالة ومعدل البطالة في اليونان 1992/2012	04
ص 46	الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 1992/2002	05
ص 48	النمو الفعلي واجمالي الدين و الميزان اليونان 2005-2009	06
ص 61	معدلات البطالة في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو	07
ص 64	القروض الممنوحة لليونان خلال الفترة 2010-2011	08
ص 65	المساعدات المالية للدول أزمة الديون الأوروبية	09



# مقدمة

## مقدمة:

شكل تكرار الأزمات المالية منذ نهاية عقد العشرينات من القرن الماضي ظاهرة اختلفت أسبابها ومجرياتهما، فقد أصبح انتشار الأزمات سمات هذا العصر الذي يمس عصر الانفتاح والعالمية حيث شهدت الساحة الدولية أكبر أزمة وأعمقها بعد أزمة الكساد 1929 وهي الأزمة المالية العالمية 2008 التي ضربت الو.م.آ وزعزعت الاقتصاد الدولي ونظامه المالي مخلفا آثارا على جميع دول العالم تمثلت في انهيارات الأسواق المالية العالمية وركود في الاقتصاد العالمي و انخفاض مستوى النمو، وقد تفاوت حجم الضرر من دولة إلى أخرى، تبعاً لمستوى درجة ارتباط تلك الدول المتضررة.

إن تأثيرات الأزمة المالية العالمية وتداعياتها لا تستثني التكتلات الاقتصادية السيادية التي بهذه الأخيرة أزمة داخلية متفاوتة الخطورة كأزمة الديون أهم الأحداث الاقتصادية في الوقت الحاضر لما يجمله هذا الحدث في ذاته من الديون السيادية التي شهدتها بقية الدول منطقة اليورو حيث وضعت الاقتصاد الأوروبي أمام اختيار عسير هز الثقة في إمكانية استمرار المسيرة الناجحة للاتحاد النقدي الأوروبي.

بدأ الحديث منذ شهر أبريل 2010 عن تفاقم مشكلة الدين والعجز في الموازنات العامة في معظم دول منطقة اليورو كإسبانيا واليونان وفرنسا لكن الشرارة الأولى لهذه الأزمة كانت في اليونان التي تفاقمت ديونها العامة، وأصبحت من انتشار تداعيات تلك الأزمة إلى بقية دول المنطقة، سارعت الدول الأوروبية بقيادة فرنسا وألمانيا وبقية الصندوق النقد الدولي و البنك المركزي إلى محاولة إيجاد صيغ لإنقاذ اليونان من شبح الإفلاس و الحد من تلك الأزمة واحتوائها.

## الإشكالية:

عرفت منطقة اليورو منذ أزمة 2008 أزمة مالية حادة عرفت بأزمة الديون السيادية

وسميت بذلك لكونها ترتبط بعجز دول منطقة اليورو على تسديد ديونها وأثر عليها تأثيراً سلبياً ومن هنا نطرح الإشكال التالي:  
ماهو أثر الديون السيادية على الاقتصاد الأوروبي؟

A decorative black and white floral border with a central oval shape, featuring stylized leaves and vines.

الفصل الأول

أزمة الديون السيادية:

المبحث الأول:

عموميات حول أزمة الديون

السيادية

## الفصل الأول: أزمة الديون السيادية

ظهرت الديون السيادية في منطقة اليورو (اسبانيا- فرنسا-اليونان)، وغيرها من الدول التي أصبحت تعاني من العبء المالي.

### المبحث الأول: عموميات حول أزمة الديون السيادية.

إن أزمة الديون السيادية التي انفجرت في المنطقة في 2010 تضع دول الاتحاد الأوروبي وخاصة دول منطقة اليورو في تحدي كبير لمعالجته ورغم خطوات التي اتخذها الإتحاد لمواجهة هذه الأزمة، تعززت من انتقال الأزمة إلى دول أخرى.

### المطلب الأول: نشأة أزمة الديون السيادية:

إن أزمة الديون السيادية غالبا ما يشار إليها بأزمة منطقة اليورو أو أزمة الديون السيادية الأوروبية وهي أزمة متعددة السنوات تجري في الإتحاد الأوروبي منذ نهاية عام 2009 والعديد من الدول الأعضاء في منطقة اليورو ( اليونان والبرتغال، إيرلندا و اسبانيا وقبرص) لم تتمكن تسديد ديونها تحت إشرافها الوطني دون وجود مساعدة من الأطراف الثلاثة مثل بلدان منطقة اليورو الأخرى أو البنك المركزي الأوروبي أو البنك الولي صندوق النقد الدولي<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: تعريف أزمة الديون السيادية.

الدين السيادي أو الدين العام (بالانجليزية delt covement) هي الأموال التي ..... منها الحكومة من الأفراد و المؤسسات لمواجهة أحوال طارئة و لتحقيق أهداف مختلفة و ذلك عندما لا تكفي الإيرادات العامة لتغطية

النفقات العامة التي تتطلبها هذه الأحوال الطارئة، مثل الحرب وحالة التضخم التسديد، و لتحويل مشروعات التنمية و لمواجهة النفقات الجارية العادية حتى يتم تحصيل الضرائب حيث أن مواعيد التحصيل قد لا تتوافق تماما مع مواعيد النفقات الجارية وأيضا وهي الديون المترتبة على الحكومات ذات السيادة و تتخذ أغلب هذه الديون شكل سندات غير قابلة للتداول أو أذونات خزنة

<sup>1</sup> - الزهرة بوزادية، حمد " من أزمة الرهن العقاري إلى أزمة الديون السيادية الأوروبية " الملتقى الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسطة أيام 20/19 ماي، 2003، ص 80.

لمدة ثلاثة أشهر تقريبا أو سندات قابل للتداول وعندما تقوم الحكومات بإصدار سنداتها فإنها تسلك سيبلين لا ثالث لهما إما طرح سندات بعملها المحلية، وغالبا ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين المحليين، وفي هذه الحالة يسمى الدين ديننا حكوميا، أو تقوم الحكومة بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعمله غير عملتها المحلية و التي غالبا ما تكون بعملة دولية مثل: الدولار أو اليورو يتم تحديد حجم الدين العام للدولة عن طريق حساب نسبة الدين العام بالنسبة المئوية من حجم الناتج المحلي للدولة<sup>1</sup>.

ومنه نعرف أزمة الديون السيادية كما يلي:

هي أزمة منطقة اليورو أو أزمة الديون السيادية الأوروبية وهي أزمة ديون متعددة السنوات تجري في الإتحاد الأوروبي و العديد من الدول الأعضاء في منقطة اليورو (اليونان-قبرص-إيرلندا-أسبانيا-البرتغال)<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: أسباب أزمة الديون السيادية:

وقد نجمت أزمة منطقة اليورو عن مجموعة من الأسباب المعقدة بما في ذلك عوامة التحويل وشروط الإتحاد خلال فترة 2002-2008 التي شجعت ممارسات الإقراض والاقتراض عالية المخاطرة حيث الأزمة العالمية 2007-2008 والاختلالات التجارية الدولية و فقاعات العقارات التي انفجرت منذ ذلك الحين و الركود الكبير في الفترة 2008-2010 وخيارات السياسة العالمية المتعلقة بالإيرادات والنفقات الحكومية والنهج التي تستخدمها الدول لإنقاذ الصناعات المصرفية المضطربة وحملة السندات الخاصة على افتراض أعياء الديون الخاصة أو الخسائر الاجتماعية.

<sup>1</sup> - صلاح السيسي، الاقتصاد العالمي و الأزمات الاقتصادية الأسباب و التداعيات، الموسوعة الاقتصادية، دار الكتاب الجديد القاهر، 2014، ص 6.

<sup>2</sup> - صلاح السيسي، المرجع السابق، ص 46.

وفي عام 1992 وقع أعضاء الإتحاد الأوروبي معاهدة ما ستوجب التي تعهدوا بموجبها بالحد من إنفاقهم على العجز و مستويات الديون إلا أن بعض الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي أخفقت في أوائل العقد من القرن الماضي في البقاء، محسن حدود معايير ما ستوجبت و تحولت إلى تأمين إيرادات حكومية مستقلة لتخفيف ديونها أو عجزها و تجاوز أغلب الممارسات و تجاهل المعايير الدولية وقد سمح ذلك للحكومات بإخفاء عجزها و مستويات ديونها من خلال مجموعة من التقنيات بما في ذلك المعاملات غير التعسفية في الحسابات و خارج الميزانية العمومية و استخدام هياكل معقدة من العملات والاستثمارات المسبقة و منذ أواخر عام 2009 وبعد أن انتخبت الحكومة اليونانية حديثا توقفت حكومة الباسوك عن إخفاء مديونيتها الحقيقية و عجز ميزانيتها وتقلت المخاوف من التخلف عن السداد في بعض الدول الأوروبية في الجمهور وخفضت ديون الحكومة لعدة ولايات وانتشرت الأزمة في وقت لاحق إلى إيرلندا و البرتغال مع إثارة المخاوف بشأن اسبانيا وإيطاليا و النظام المصرفي الأوروبي و اختلالات جوهرية أكثر داخل منطقة اليورو<sup>1</sup>.

وقد تم الكشف عن نقص الإبلاغ من خلال مراجعة توقعات عجز ميزانية عام 2009 من 6-8% من إجمالي الناتج المحلي (لأي ما يزيد عن 3% من إجمالي الناتج المحلي و كانت قاعدة لمعاهدة ما ستوجبهت) إلى 12,7% مباشرة بعدما فاز حزب باسوك في الانتخابات الوطنية اليونانية في أكتوبر 2009 ولم تقتصر مراجعة توقعات العجز في ميزانية بشكل كبير بسبب الأزمة الحالية الدولية على اليونان فعلى سبيل المثال ارتفعت توقعات الولايات المتحدة لعجز ميزانية عام 2009 من 407 مليار دولار المتوقعة في ميزانية السنة الحالية 2009 إلى 1,4 تريليون دولار وفي المملكة المتحدة كان هناك توقعات نهائية أكثر من 4 مرات أعلى من الأصل. وفي اليونان تم الإبلاغ عن انخفاض (6-8%) من التوقعات حتى وقت متأخر جدا من السنة (سبتمبر 2009، ومن الواضح أن لا يتطابق مع الوضع الفعلي).

وحقيقة أن الديون اليونانية تجاوزت 400 مليون دولار (أكثر من 120 في التنمية من الناتج الإجمالي) وفرنسا تحملت 10 بالتنمية من ذلك الدين مما أدى إلى إرهاب المستثمرين في كلمة "التخلف عن السداد" وعلى الرغم من أن رد فعل السوق كان بطيئا إلى

<sup>1</sup> - صلاح السيسي، المرجع السابق، ص 46.

حد ما إلا أن العائد على السندات الحكومية في اليونان لمدة 10 سنوات تجاوز 7% فقط في أبريل 2010 وتزامن ذلك مع عدد كبير من ..... السلبية مما أدى إلى حجج حول دور وسائل الاعلام الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة التي تغذي الأزمة<sup>1</sup>.

### المطلب الرابع: تطورات أزمة الديون السيادية:

وقد اندلعت أزمة الديون الأوروبية في أعقاب الركود الاقتصادي في أواخر عام 2009 واتسعت بيئة من العجز الهيكلي الحكومي المفرط وتسارع مستويات الديون وعندما عانى القطاع المصرفي التدهور نسبيا من التدهور السلبي للركود الكبير فقد عانى معظم الدول في أوروبا من إنقاذ العديد من البنوك الأكثر تضررا مع بعض القروض الداعمة لإعادة الرسملة و الاستقرار المالي للاقتصاد و اعتبار من يناير 2009 طلبت مجموعة من 10 مصارف في أوروبا الوسطى و الشرقية بالفعل تقديم خطة إنقاذ وفي ذلك الوقت أصدرت المفوضية الأوروبية توقعات انخفاض 1,8% في الناتج الاقتصادي للاتحاد الأوروبي لعام 2009 مما جعل التوقعات للبنوك أسوأ من ذلك وكان العديد من العمليات إعادة الرسالية المصرفية المتحولة من القطاع العام أحد الأسباب وراء التدهور الحاد في النسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي التي واجهتها عدة حكومات أوروبية في أعقاب الركود الكبير و تنفيذ التقارير بأن الأسباب الجذرية الرئيسية لأزمات الديون السيادية الأربعة التي اندلعت في أوروبا هي مزيج من ضعف النمو الفعلي و المحتمل و الضعف التنافسي و تصفية المصاريف و الشركات ذات السيادة و نسب الديون إلى إجمالي الناتج المحلي القائمة مسبقا (الحكومة و القطاع الخاص و القطاع غير الخاص)<sup>2</sup>.

وفي الأسابيع القليلة الأولى من عام 2010 كان هناك قلق بشأن الدين الوطني المفرط حيث طالب المقرضون بمعدلات فائدة أعلى من عدة بلدان ذات مستويات ديون و عجز في الحساب الجاري أعلى و هذا بدوره جعل من الصعب على أربع حكومات من أصل ثمانية عشر منطقة اليورو أن تحول الفريد من العجز في الميزانية وتسدد أو تعيد تحويل الديون الحكومية القائمة ولاسيما عندما

<sup>1</sup> - الزهرة بوزايدة شفاء حمد، المرجع السابق، ص 81.

<sup>2</sup> - بلعباس عبد الرزاق سعيد ما معنى الأزمة كتاب الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز الأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة سليمان عبد العزيز، الطبعة الأولى، 2009، ص 52.

تكون معدلات النحو الاقتصادي منخفضة وعندما تكون شبه مئوية عالية من الديون في يد دائرتين أجنب في حالة اليونان و البرتغال.

وقد واجهت الدول التي تأثرت سلبيا بالأزمة ارتفاعا قويا في أسعار الفائدة على السندات الحكومية نتيجة المستثمرين بشأن القدرة على تحمل الديون في المستقبل.

وكان لابد من اتخاذ أربع ولايات في منطقة اليورو من خلال برامج الإنقاذ السيادية التي شارك في تقديمها صندوق النقد الدولي واللجنة الأوروبية بدعم إضافي من المستوى التقني من البنك المركزي الأوروبي و أصبحت هذه المنظمات الدولية الثلاث التي تمثل داني الإنقاذ معا مقلب بـ "الثرويكاً"<sup>1</sup>.

ومن أجل محاربة الأزمة ركزت بعض الحكومات على رفع الضرائب وخفض النفقات معا ساهم في الاضطرابات الاجتماعية والنقائص الكبيرة بين الاقتصادية و كثر منهم يدعون إلى زيادة العجز عندما تكافح الاقتصادات و خاصة في البلدان التي ازداد فيها العجز في الميزانية. والديون السيادية بشكل حاد وظهرت أزمة ثقة مع اتساع نطاق انتشار العائد على السندات والتأمين ضد المخاطر على نظام الإيداع المركزي بين هذه الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي وأهمها ألمانيا وبحلول نهاية عام 2011 قدرت ألمانيا بأكثر من 9 مليار يورو من الأزمة حيث توافد المستثمرون إلى سعر فائدة أكثر أمانا ولكن دون سعر الفائدة على السندات الحكومية الاتحادية الألمانية و بحلول يوليو 2012 استفادت هولندا و النمسا وفرنلندا أيضا من المعدلات الفائدة الـ الصافية أو السلبية و بالنظر إلى السندات الحكومية القصيرة الأجل التي تقل مدتها عن سنة واحدة حيث تسجل قائمة المستفيدين ببلجيكا و فرنسا و في حين استفادت سويسرا و الدنمارك على حد سواء من انخفاض أسعار

الفائدة أدت الأزمة أيضا إلى الإضرار بقطاع صادراتها بسبب التدفق الكبير لرأس المال الأجنبي و ما نجم عنه من ارتفاع للفرنك السويسري و في سبتمبر 2011 فجأ البنك الوطني السويسري المتداولين بالعجلات من خلال التعهد بأنه لن يتسامح بعد الآن مع

<sup>1</sup> - Eton jontation.sovereign debt : aprim, the world danh economic Reven.vol7,no3,may 1993,p148.

سعر صرف اليورو مقابل الفرنك السويسري دون الحد الأدنى البالغ 1,20 فرنك مما يضعف الفرنك السويسري و هذا هو أكبر تدخل سويسري منذ عام 1978.

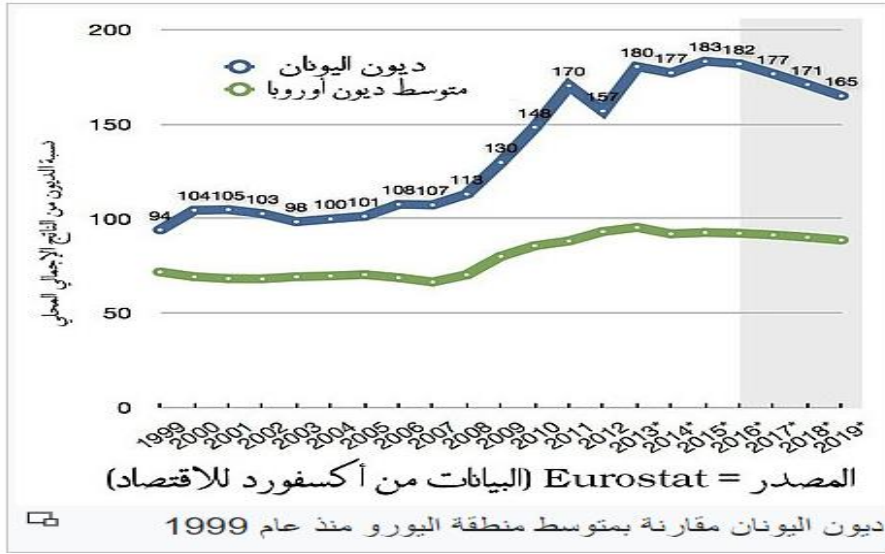
وعلى الرغم من أن الديون السيادية قد ارتفعت بشكل كبير في عدد قليل من بلدان منطقة اليورو إلا أن اليونان وإيرلندا والبرتغال مجتمعة لا تحتل سوى 6% من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو مما أدى إلى تكهنات بمزيد من العدوى في بلدان أوروبية أخرى واحتمال تفكك منطقة اليورو وأجبرت أزمة الديون الخمسة بلدان من أصل 17 بلدا في منطقة اليورو على التماس المساعدة من الدول الأخرى بحلول نهاية عام 2012<sup>1</sup>.

وفي منتصف عام 2012 و بسبب النجاح في ضبط أوضاع المالية العامة و تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في البلدان الأكثر تعرضا للخطر و تدابير السياسة العامة المختلفة التي اتخذها قادة الاتحاد الأوروبي و البنك المركزي الأوروبي و تحسن الاستقرار المالي في منطقة اليورو تحسنا كبيرا سقطت بشكل مطرد و قد أدى ذلك أيضا إلى تغليب خطر العدوى إلى بلدان أخرى في منطقة اليورو و اعتبارا من أكتوبر 2012 فقط 3 من أصل 17 بلد من منطقة اليورو و هي اليونان و البرتغال وقبرص لا تزال تكافح مع أسعار الفائدة على المدى الطويل فوق 6% و بحلول مطلع 2013 أظهرت مزادات الديون السيادية الناجحة في جميع أنحاء منطقة اليورو ولكن الأهم من ذلك في إيرلندا و اسبانيا و البرتغال أن المستثمرين يتقدون أن دعم البنك المركزي الأوروبي قد عمل و في نوفمبر 2013 خفض البنك المركزي الأوروبي سعر المصرفي إلى 0,25% فقط للمساعدة في الانتعاش في منطقة اليورو و حتى مايو 2014 لا يزال هناك بلدان (اليونان وقبرص) لا يزالون بحاجة إلى مساعدة من أطراف ثالثة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - محمود جاد الله ، إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 30.

<sup>2</sup> - Francois descheemaker, mieux comprendre ,l'euro (paris d'organisation, 1998), p43.

شكل اليونان



المصدر: eurostat (البيانات من أكسفورد للاقتصاد)<sup>1</sup>

وفي أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كان الاقتصاد اليوناني من أسرع الاقتصاديات نمو في منطقة اليونان مرتبطاً بعجز هيكلية كبير ومع تعرض الاقتصاد العالمي للأزمة المالية في الفترة 2007-2008 تعرضت اليونان لضغوط خاصة لأن صناعتها الرئيسية الشحن والسياحة بشكل كبير على الحفاظ على أداء الاقتصاد وزيادة ديون البلاد وفقاً لذلك<sup>2</sup>.

وعلى الرغم من التنقيح الصاعد للتوقعات الخاصة بعجز ميزانية 2009 في أكتوبر 2009 ارتفعت معدات الاقتراض اليونانية في البداية ببطيء و بحلول أبريل 2010 كان من الواضح أن البلد أصبح غير قادر على الاقتراض من الأسواق وفي 23 أبريل 2010 طلبت الحكومة اليونانية قرضاً مبدئياً قدره 45 مليار يورو من الاتحاد الأوروبي و صندوق النقد الدولي لتغطية احتياجاتها

<sup>1</sup> - eurostat البيانات من أكسفورد للاقتصاد.

<sup>2</sup> - صلاح السيدي ، المرجع السابق ، ص 6.

المالية للجزء المتبقي من عام 2010 و بعد بضعة أيام خفضت ستاندر أندبورز تصنيف الديون السيادية لليونان إلى وضع BB+ أو غير مرغوب فيه وسط مخالف من التخلف عن السداد وفي هذه الحالة كان المستثمرون عرضة للخسارة 30-50% من أموالهم وانخفضت أسواق الأسهم في جميع أنحاء العالم و عمله اليورو أيضا ردا على تخفيضها<sup>1</sup>.

وفي 1 مايو 2010 أعلنت الحكومة اليونانية سلسلة من تدابير التقشف (مجموعة التقشف الثالثة في غضون أشهر) لتأمين قرض مدته سنوات بقيمة 110 مليارات يورو (برنامج التكليف الاقتصادي الأول) وقد قبل هذا برفض كبير من اليونانيين مما أدى إلى احتجاجات واسعة وأعمال شغب واضطرابات اجتماعية في جميع أنحاء اليونان.

قدمت لجنة الأطراف الثلاثية التي شكلتها المفوضية الأوروبية و البنك المركزي الأوروبي و صندوق النقد الدولي إلى اليونان قرض إنقاذ ثان بقيمة 130 مليار يورو في أكتوبر 2011.

لبرنامج الكشف الاقتصادي الثاني و لكن مع أن التنشيط مشروط بتنفيذ مزيد من تدابير التقشف و اتفاق إعادة هيكلة الديون ومن المفاجئ أن رئيس الوزراء اليوناني جورج باباندرينو أجاب لأول مرة عن هذه الدعوة بالإعلان عن استفتاء ديسمبر 2011 على خطة لإنقاذ الجديدة لكنه اضطر إلى التراجع وسط ضغوط قوية من شركاء الاتحاد الأوروبي الذين هددوا بوقف التأخر 6 مليارات يورو لدفع القرض الذي تحتاجه اليونان بحلول منتصف ديسمبر و في 10 نوفمبر 2011 استقال بابا ندرينو بعد اتفاق مع الحزب الديمقراطي الجديد و الجمعيات الأرثوذكسية الشعبية لتعيين النائب لوкас باباديموس رئيسا جديدا لحكومة اتحاد وطني مؤقت مع مسؤولية تنفيذ تدابير التقشف للأزمة لتمهيد طريقة لقرض الإنقاذ الثاني.

وقد ساعدت جميع تدابير التقشف المنقذة اليونان على خفض عجزها الأساسي أي العجز الحالي قبل دفع الفوائد من 24,7 مليار يورو (%10,6 من إجمالي الناتج المحلي في عام 2009 إلى 5,2 مليار يورو فقط (%2,4 من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2011 و لكن كأثار جانبية ساهمت أيضا في تفاقم الركود اليوناني و الذي بدأ في أكتوبر 2009 وأصبح أسوأ فقط في عامي 2010

<sup>1</sup> - محمود جاد الله، مرجع السابق، ص 7.

و 2011 وكان اجمالي الناتج المحلي اليوناني أسوأ حيث انخفض في عام 2011 بنسبة %9-6 في السنة التي انتجت فيها الإنتاج الصناعي المعدل الموسمية انخفاض نسبة %40, 28 عن عام 2005 مع افلاس 111000 شركة يونانية (أعلى نسبة %27 عام 2010) ونتيجة لذلك فقد اليونانيون حوالي %40 من قوتهم الموسمية من %7,5 في سبتمبر 2008 إلى مستوى قياسي بلغ 27,9 في عام 2009 و %27,7 2011 كان من المقدر الآن أن الرقم ارتفع بشكل حاد فوق %33 وفي فبراير 2012 اعترف مسؤول في صندوق النقد الدولي يتفاوض بشأن تدابير التقشف اليونانية بأن التخفيف المفرط فب الاتفاق يضر باليونان وتوقع صندوق النقد الدولي أن ينعكس الاقتصاد اليوناني بنسبة %5,5 بحلول عام 2014، وأدت تدابير التقشف القاسية إلى تقلص فعلي بعد 06 سنوات من الركود بنسبة %17.

ويرى بعض الخبراء الاقتصاديين أن أفضل خيار لليونان وبقية دول الاتحاد الأوروبي سيكون هو "التخلف المنظم" مما لأثينا بالانسحاب في وقت واحد من منطقة اليورو وإعادة عملتها الوطنية تدريجياً بسعر منخفض.

وإذا كانت اليونان ستغادر اليورو فإن العواقب الاقتصادية والسياسية ستكون مدمرة وفقاً لشركة المالية اليابانية نومورا للخروج سيؤدي إلى تخفيض قيمة %60 من مداخلها وأضاف محللون في البنك الفرنسي بي إن بي باريبا أن تداعيات خروج اليونان سوف تمحوه %20 من الناتج المحلي لليونان وزيادة نسبة الدين إلى اجمالي الناتج المحلي في اليونان إلى أكثر من %200 وإرسال التضخم يصل إلى %40-50.

كما حذر أوبس من التضخم المفرط، و تشغيل البنك وحتى "الانقلابات العسكرية" و الحرب الأهلية المحتملة التي يمكن أن تصيب بلد مغادر، قد تخسر البنوك المركزية الوطنية في منطقة اليورو ما يصل إلى 100 يورو في مطالبات الديون ضد البنك

<sup>1</sup> - <http://www.nivestingreece.gov.gr/default.asp?pid=16> la 620-05-2012.

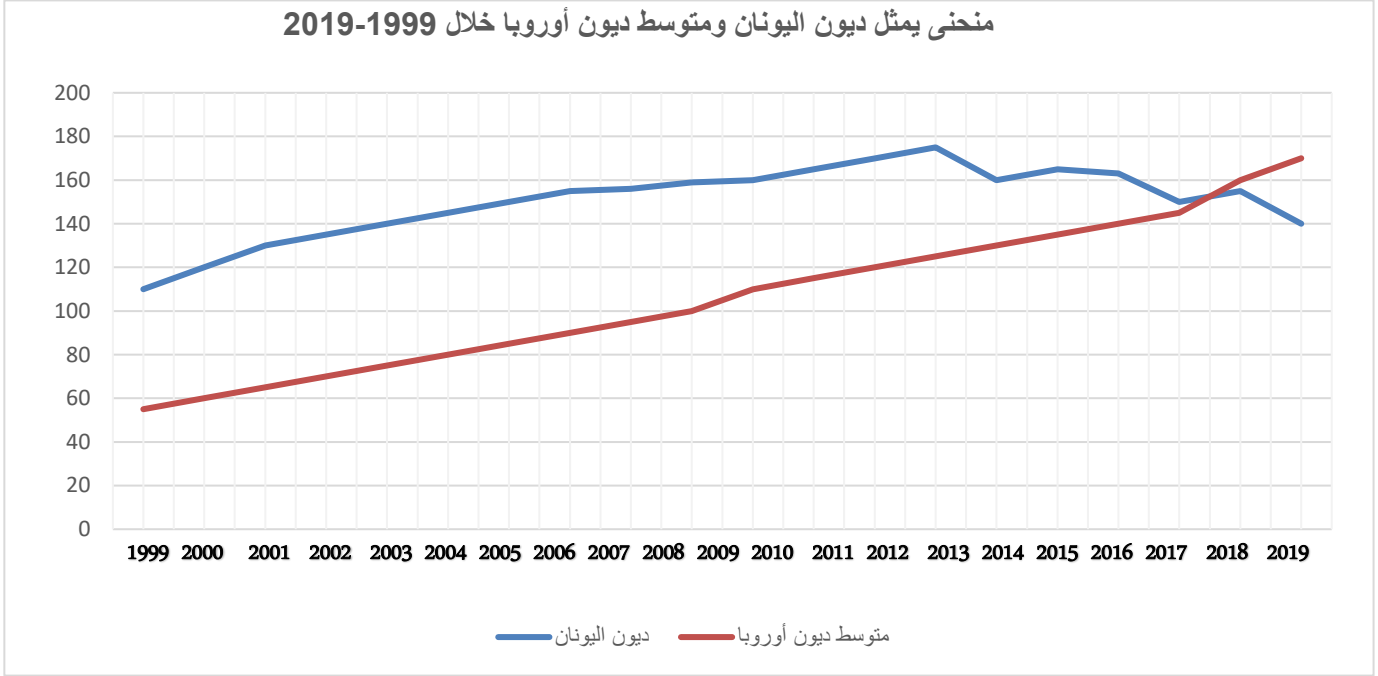
الوطني اليوناني من خلال نظام TARGET2 البنك المركزي الأوروبي و قد يكون على البنك الألماني وحده أن يلغي 27 مليار يورو و لمنع حدوث ذلك وافقت الترويكا التفاوضية الأوروبية و صندوق النقد الدولي و البنك المركزي الأوروبي في نهاية فبراير 2012 على تقديم حزمة انقاذ ثانية بقيمة 130 مليار يورو مشروطا بتنفيذ حزمة تكشف قاسية أخرى من شأنها أن تقلل من الاتفاق اليوناني بمقدار 3,3€ مليار في 2012 و 10 مليار يورو آخر في 2013 و 2014<sup>1</sup>.

ثم في مارس 2012 الحكومة اليونانية لم تتخلف أخيرا عن ديونها الذي كان أكبر تخفض في التاريخ من قبل حكومة أي بنفس مقدار روسيا 1918 الاقتراض وقد اعتبر ذلك "حدثا اتمائيا" ودفع أصحاب عقود مقايضة العجز الائتمائي وفقا لذلك وشمل ذلك قانونا جديدا صادقت عليه الحكومة حتى يقبل أصحاب الحيازات الخاصة من البنوك الحكومية اليونانية (البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار).

"مبادلة طوعية" بمعادلة السندات بنسبة 53,5% ويرجع ذلك جزئيا إلى ملاحظات صندوق النقد الأوروبي قصيرة الأجل جزئيا في السندات اليونانية الجديدة مع انخفاض أسعار الفائدة والنضج المطول إلى 11-30 سنة ( بغض النظر عن النضج السابق). وهي أكبر صفقة لإعادة هيكلة الديون في العالم من أي وقت مضى مما يؤثر على نحو 206 مليار يورو من السندات الحكومية اليونانية، و بلغت قيمة شطب الديون 107 مليار يورو و تسببت في انخفاض مستوى الدين اليوناني من 350 مليار يورو إلى 240 مليار يورو وفي مارس 2012 مع أن عبر الديون المتوقع الآن يظهر حجم أكثر استدامة يساوي 117% من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة عام 2020 أقل قليل من الهدف البالغ 120,5% المبين في المذكرة الموقعة مع الترويكا وفي ديسمبر 2012 اشترت الحكومة اليونانية

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص 10.

21 مليار يورو (27 مليار دولار من سنداتها مقابل 33 سنتا على اليورو)<sup>1</sup>.



المصدر: eurostat (البيانات من أكسفور للاقتصاد)<sup>2</sup>.

ويقول النقاد مثل مدير الرصد الهليني في كلية لندن للاقتصاد أن الملايين من دافعي الضرائب لا ينفقون ولكن المؤسسات المالية، ومن بين 252 مليار يورو في عملية الإنقاذ بين عامي 2010 و2015 وجد 10% فقط طريقة إلى تمويل استقرار العجز في الاتفاق العام على حسابات الحكومة اليونانية وذهب جزء كبير من البقية مباشرة إلى إعادة تمويل المخزون القديم من ديون الحكومة اليونانية (التي نشأت أساسا من عجز الحكومة العامة المرتفعة التي كانت تدار في السنوات السابقة) والتي كانت تحتفظ بها أساسا المصارف الخاصة و صناديق التحول بحلول نهاية عام 2009 ووفقا لـ LSE أكثر من 80% من حزمة الإنقاذ سوف يعيد تحويل الديون الحكومية اليونانية القديمة المستحقة على الدائمين من القطاع الخاص ( وخاصة البنوك الخاصة خارج اليونان) ليحل محله

<sup>1</sup> - مرجع السابق ، ص 10.

<sup>2</sup> - eurostat البيانات من أكسفور للاقتصاد.

ديونا جديدة للدائمين العاملين بشروط أكثر ملائمة أي الدفع من دائمها الخاصين بدين جديد صادر عن مجموعتها الجديد من الدائمين العاملين المعروفين باسم

الترويكا، وكان التحول في الخصوم من البنوك الأوروبية إلى دافعي الضرائب الأوروبي مذهل ووجدت إحدى الدراسات أن الدين العام لليونان إلى الحكومات الأجنبية بما في ذلك اليونان إلى تسهيلات القرض والديون من الإتحاد الأوروبي قد ارتفع من 47,8% مليار يورو إلى 180,5% مليار يورو ( 132.77 مليار يورو ) بين يناير 2010 و سبتمبر 2011 في حين انخفض التعرض المشترك للمصارف الأجنبية للكيانات اليونانية (العامة و الخاصة) من أكثر من 200 مليار يورو في عام 2009 إلى حوالي 80 مليار يورو ( -120 مليار دولار) بحلول منتصف فبراير 2012 واعتبارا من عام 2015، كانت 78% من الديون اليونانية مستحقة لمؤسسات القطاع العام وخاصة الإتحاد الأوروبي، وفقا لدراسة أجرتها المدرسة الأوروبية للإدارة و التكنولوجيا فقط 9,7% مليار يورو أو أقل من 5% من راجحي الإنقاذ الأولين ذهب إلى الميزانية الحالية اليونانية في حين أن معظم الأموال ذهبت إلى البنوك الفرنسية و الألمانية في يونيو 2010 بلغت مطالبات فرنسا وألمانيا الخارجية تجاه اليونان 57 مليار دولار و 31 مليار دولار على التوالي، وبلغت قيمة الديون الألمانية لدى الحكومة<sup>1</sup> الألمانية 60 مليار دولار وديون الحكومة اليونانية و البرتغالية و الإيرلندية و الاسبانية و 151 مليار دولار من ديون البنوك لهذه البلدان، وفقا لصحيفة تم تسريتها بتاريخ مايو 2010 كان صندوق النقد الدولي يدرك تماما أن برنامج الإنقاذ اليوناني يهدف إلى انقاذ البنوك الأوروبية الخاصة معظمها من فرنسا وألمانيا وانتقد عدد من أعضاء مجلس إدارة صندوق النقد الدولي من الهند والبرازيل والأرجنتين وروسيا وسويسرا في مذكرة داخلية مشيرا إلى أن الديون اليونانية ستكون غير مستدامة و لكن زملائها الفرنسيين و الألمان و الهولنديين رفضوا تخفيض الديون اليونانية أو جعل البنوك الخاصة تدفع لهم<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - المرجع السابق ، ص 10.

<sup>2</sup> - صلاح السيبي ، المرجع السابق، ص 9.

في منتصف مايو 2012 أدت الأزمة إلى استحالة تشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات والانتصارات المحتمل من قبل محور مكافحة التقشف إلى تكهنات جديدة يتعين على اليونان مغادرة منطقة اليورو قريبا، وأصبحت هذه الظاهرة تعرف باسم «خروج اليونان» وبدأت تحكم سلوك السوق الدولية، وقد أعطى انتصار اليمين الوسط الضيق في انتخابات 17 يونيو أملا في أن تفي اليونان بالتزاماتها وتبقى في منطقة اليورو<sup>1</sup>.

وبسبب تأخر الجدول الزمني للإصلاح وتفاقم الركود الاقتصادي طلبت الحكومة الجديدة على الفور منح الترويكا مهلة زمنية طويلة من 2015 إلى 2017 قبل أن يطلب منها إعادة الميزانية إلى وضع محمول ذاتيا والتي كانت في الواقع مساوية لطلب حزمة انقاذ للفترة 2015-2016 بقيمة 32,6 مليار يورو من القروض الإضافية وفي 2011 نوفمبر 2012 واجه اليوناني في نوفمبر 2012 حزمة تقشف جديدة بلغت قيمتها 18,8 مليار يورو بما في ذلك "اصلاح سوق العمل" و "الخطة المالية" متوسطة الأجل 2013-2016 و في المقابل اتفقت مجموعة اليورو في اليوم التالي على خفض أسعار الفائدة و إطالة مدة استحقاق الديون و تزويد اليونان بأموال إضافية تبلغ نحو 10 مليار يورو لبرنامج إعادة شراء الديون وقد سمح هذا للديون بأن تتقاعد نحو نصف الديون البالغة 62 مليار يورو التي تدين بها أئتنا للدائنين من القطاع الخاص مما يتلقى حوالي 20 مليار يورو من الديون ومن شأن ذلك أن يخفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في اليونان إلى 124 % بحلول عام 2020 وأقل بكثير من 110% بعد عامين وبدون اتفاق كانت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي سترتفع إلى 188% في عام 2013.

<sup>1</sup> - عبد القادر بلطار، تداعيات الأزمات المالية أزمة sub-plume، للجنة للنشر، الجزائر، 2009، ص 23.

ويقول تقرير خاص لصحيفة فاننشال تايمز عن مستقبل الاتحاد الأوروبي إن تحرير أسواق العمل مما سمح لليونان بتضييق الفجوة في القدرة على المنافسة مع بلدان منطقة اليورو الجنوبية الأخرى بنسبة 50% تقريبا خلال العامين الماضين، وقد تحقق ذلك من خلال تخفيض الأجور على الرغم من الشركات قد ردت بشكل إيجابي.

ويظهر افتتاح الأسواق المنتجات و الخدمات صعوبة لأن جماعات المصالح تتباطئي بالإصلاح، و التحدي الأكبر لليونان هو إصلاح الإدارة الضريبية مع جزء كبير من الضرائب المقررة سنويا غير المدفوعة، وقال بول ثومسن مسؤول صندوق النقد الدولي الذي يرأس بعثة الإنقاذ في اليونان " من الناحية الهيكلية" اليونان أكثر من منتصف الطريق هناك<sup>1</sup>.

وفي يونيو 2013 أعاد مقدم مؤشر الأسهم MSL إلى تصنيف اليونان كدولة ناشئة مشير إلى عدم التأهل في عدة معايير للوصول إلى الأسواق.

وكشف كل من أحدث التقارير مراجعة حسابات برنامج الإنقاذ المالي الذي تم إصداره بشكل مستقل من قبل المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي في يونيو 2014 أنه حتى بعد تحويل أموال خطة الإنقاذ المالي المقررة التنفيذ الكامل لمجموعة التعديلات المتفق عليها في عام 2012 5,6 مليار يورو في عام 2014 و12,3 مليار يورو في عام 2015 و0 مليار يورو في عام 2016، و ستحتاج فجوات التمويل الجديدة للتوقعات إما إلى أن تغطيها الأقرض الإضافي الذي تقدمه الحكومة من أسواق رأس المال الخاص أو أن توجهها تحسينات مالية إضافية من خلال الإتفاق تخفيضات في الإيرادات أو زيادة في حجم الخصخصة.

وبسبب تحسن النظرة إلى الاقتصاد اليوناني مع عودة الفائض الهيكلي الحكومي في عام 2012 وعودة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام 2014 وانخفاض معدل البطالة في عام 2015، وكان من الممكن للحكومة اليونانية العودة إلى سوق السندات خلال 2014 بهدف تحويل كامل فجوات التمويل الإضافية الجديدة مع رأس المال الخاص الإضافي حيث تم استلام مجموعة 6.1 مليار يورو من

<sup>1</sup> - صلاح السيبي ، المرجع السابق، ص14.

بيع سندات لمدة ثلاثة سنوات و خمس سنوات في عام 2014 و تعترزم الحكومة اليونانية الآن تغطية فجوة التحويل المتوقعة لعام 2015 مع مبيعات إضافية لسندات لمدة بيع سنوات و عشر سنوات في عام 2015.

وكشفت آخر إعادة حساب الأرقام الإجمالي الناتج المحلي الفصلية المعدلة موسميا للاقتصاد اليوناني أنها تعرضت لثلاثة ركود متميزة في اضطرابات الأزمة المالية العالمية<sup>1</sup>.

↩ الربع الثالث 2007 حتى الربع 2007 ( المدة =2أرباع).

↩ الربع الثاني 2008 حتى الربع الأول من عام 2009 ( المدة=4 أرباع و التي يسار إليها بأنها جزء من الركود الاقتصادي).

↩ الربع الثالث 2009 حتى الربع الرابع 2013( المدة =18 ربع سنة و التي يشار إليها بأنها الجزء من منطقة اليورو).

شهدت اليونان نمو اقتصاديا إيجابيا في كل من الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014 و عودت النمو الاقتصادي جنبا إلى جنب مع فائض الميزانية الهيكلية القائم حاليا في الحكومة العامة وبناء الأساس لنسبة الدين إلى إجمالي الناتج

المحلي لبدء انخفاض كبير في السنوات المقبلة مما ستصير اليونان " مستدامة للديون " وتستعيد بالكامل إمكانية الوصول الكامل للأسواق الإقراض الخاصة في عام 2015، في حين يتوقع أن تنتهي أزمة الحكومة و الديون اليونانية رسميا في عام 2015 فإن العديد من تداعياتها السلبية (مثل ارتفاع معدل البطالة) من المتوقع أن يتم الشعور بها خلال العديد من السنوات اللاحقة وخلال النصف الثاني من عام 2014 تفاوضت الحكومة اليونانية مرة أخرى مع الترويكا.

وكانت المفاوضات هذه المرة حول كيفية الامتثال لمتطلبات البرامج لضمان تعطيل دفع آخر لخطوة الإنقاذ في منطقة اليورو والمقررة في ديسمبر 2014 وحول تحديث محتمل لبرامج الإنقاذ المتبقي للفترة 2015-2016 عند حساب تأثيرا الميزانية المالية لعام 2015 التي قدمتها الحكومة اليونانية كان هناك خلاف مع حسابات الحكومة اليونانية تبين أنها امتثلت تماما للأهداف " الخطة المالية

<sup>1</sup> - عبد القادر بلطار، المرجع السابق، ص 14.

منتصف المدة 2013-2016 المتفق عليها في الحين أن الحسابات الترويكا كانت أقل تفاؤلا و أعادت فجوة تحويله لم تغطيها 2,5 بليون يورو (مطلوب أن تكون مشغولة بتدابير تكشف إضافية. و بينما أصدرت الحكومة اليونانية على أن حساباتها كانت أكثر دقة من الحسابات التي قدمتها الترويكا فإنها قدمت مشروع قانون الميزانية المالية في 7 ديسمبر و من المقرر أن تجتمع مجموعة اليورو و تنافس الاستعراض المحدث لبرنامج الإنقاذ اليوناني في 08 ديسمبر (الذي سينشر في نفس اليوم) و التعديلات المحتملة على البرامج المتبقي للفترة 2015-2016 وكانت هناك شائعات في الصحافة بأن الحكومة اليونانية اقترحت على الفور إنهاء برامج الإنقاذ المالي الذي تم الاتفاق عليه سابقا و المتواصل لصندوق النقد الدولي للفترة 2015-2016 ليحل محل 11 مليار يورو و أموال إعادة الرسالية المصرفية غير المستخدمة التي يحتفظ بها حاليا صندوق الاستقرار العالمي اليوناني (HFSF) إلى جانب إنشاء خط إئتمان جديد للأوضاع المعززة (ECCL) صادر عن آلة الاستقرار الأوروبية و كثيرا ما تستخدم أداة (ECCL) صادر عن آلية الاستقرار الأوروبية و كثيرا ما تستخدم أداة (ECCL) كإجراء احترازي للمتابعة عندما تخرج الدولة من برامج الخاص بالإنقاذ السيادي حيث لا تتم عمليات النقل إلا إذا تحققت الظروف مالية واقتصادية حارة ولكن مع الأثر الإيجابي الذي ساعد على تهدئة الأسواق المالية فإن وجود هذه الآلية الإضافية لضمان النسخ الاحتياطي يجعل البيئة أكثر أمنا للمستثمرين.

وقد استعيض عن التوقعات الاقتصادية الإيجابية لليونان على أساس عودة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل موسميا خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014 بركود رابع جديدا بدأ في الربع الرابع من 2014.

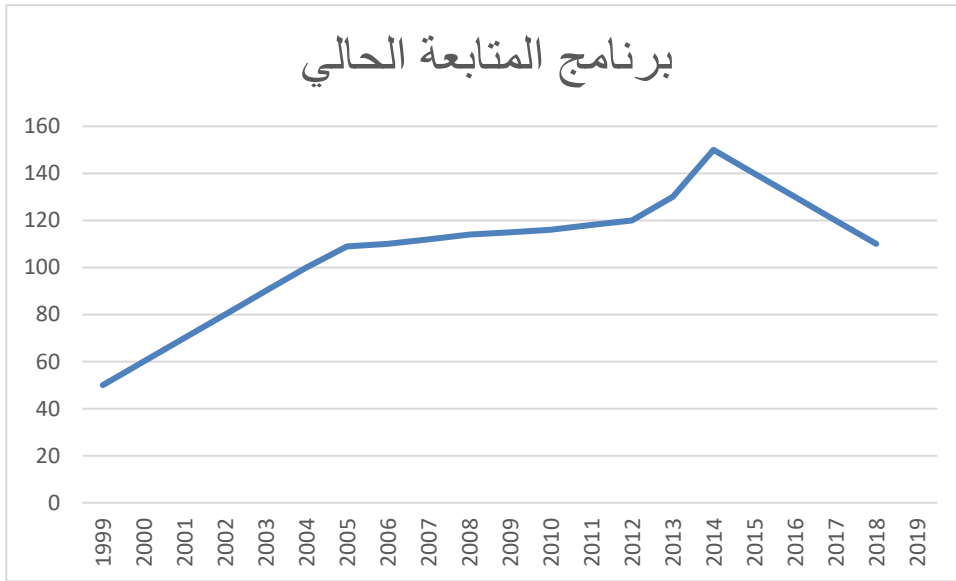
وقد تم تقييم هذا الركود الرابع الجديد على نطاق واسع باعتباره متصلا مباشرة بالانتخابات البرلمانية المبكرة التي دعا إليها البرلمان اليوناني ديسمبر 2014 و تشكيل حكومة بقيادة ائتلاف اليسار الراديكالي (سيريزا) ترفض قبول احترام شروط اتفاق الإنقاذ الحالي، وقد أدى عدم اليقين السياسي المتزايد لها سيتبعه الترويكا إلى تعليق جميع المساعدات المتبقية المقررة لليونان في اطار برنامجها الحالي إلى أن تقبل الحكومة اليونانية شروط الدفع المشروطة التي تم التفاوض بشأنها سابقا أو يمكن أن تتوصل بدلا من ذلك إلى اتفاق مقبول من جانب بعض الأطراف الجديدة شروط محدثة مع دائئنها العامين.

وقد تسبب الخلاف المالي اليوناني مما أدى إلى انخفاض أسعار الأسهم فر بورصة أثينا في حين ارتفعت أسعار الفائدة للحكومة اليونانية في الإقراض الخاص مستويات مرة أخرى مما يجعلها التي يتغذر الوصول لها كمصدر تمويل بديل.

وقد واجهت الحكومة اليونانية في مايو 2015 بغض المحاولات النهائية لمواجهة خطر التخلف عن السداد والخروج المحتمل من منطقة اليورو وذلك لتسوية اتفاق مع الترويكا بشأن بعض الشروط المعدلة لليونان للالتزام بها من أجل تفعيل عملية النقل من أموال الإنقاذ المجمدة في برنامجها الحالي<sup>1</sup>.

وقد منحت مجموعة اليورو مؤخرا تمديد ا فنيا لمدة 06 أشهر لبرنامج الإنقاذ المالي الحالي إلى اليونان ( الذي من المقرر أن تنتهي صلاحيته بحلول نهاية يونيو 2015) و هو ما يعني الإطارات الزمنية لاستكمال المفاوضات و تنفيذ التدابير المشروطة لاحقا لإلغاء عملية الإنقاذ المتبقية الآن قصير جدا . التوقعات هي أن اليونان بالإضافة الترويكا الشرط لتقديم اليونان ( و البدء في المفاوضات حول) إنشاء برامج المتابعة سيكون الانتهاء بنجاح من إعادة التأهيل، التفاوض على البرامج الحالي.

البرتغال



المصدر: eurostat (البيانات من أكسفورد للاقتصاد)<sup>2</sup>.

1 -صلاح السيبي، المرجع السابق ، ص 16.

2 - eurostat البيانات من أكسفورد للاقتصاد.

ووفقا لتقرير صادر عن دياريونو تيشياس فقد سمحت البرتغال بانزلاق كبير في الأشغال العامة التي تديرها الدولة و تضخم الإدارة العليا و مكافآت الموظفين الرئيسيين والأجور في الفترة الواقعة بين ثورة القرنفل في عامي 1974 و 2010. وأدت سياسات التعيين الدائمة إلى زيادة عدد الموظفين العموميين الزائدين عن الحاجة و قد استتبت إدارة الائتمان المحفوف بالمخاطر وخلق الدين العام و الصناديق الإنشائية والتعاكسية ما يقرب من أربعة عقود عندما عطلت الأزمة العالمية الأسواق و الاقتصاد العالمي جنبا إلى جنب مع أزمة الرهون العقارية الأمريكية وأزمة منطقة اليورو وكانت البرتغال واحدة من الاقتصاديات الأولى للاستسلام وتأثرت بعدم تسديد.

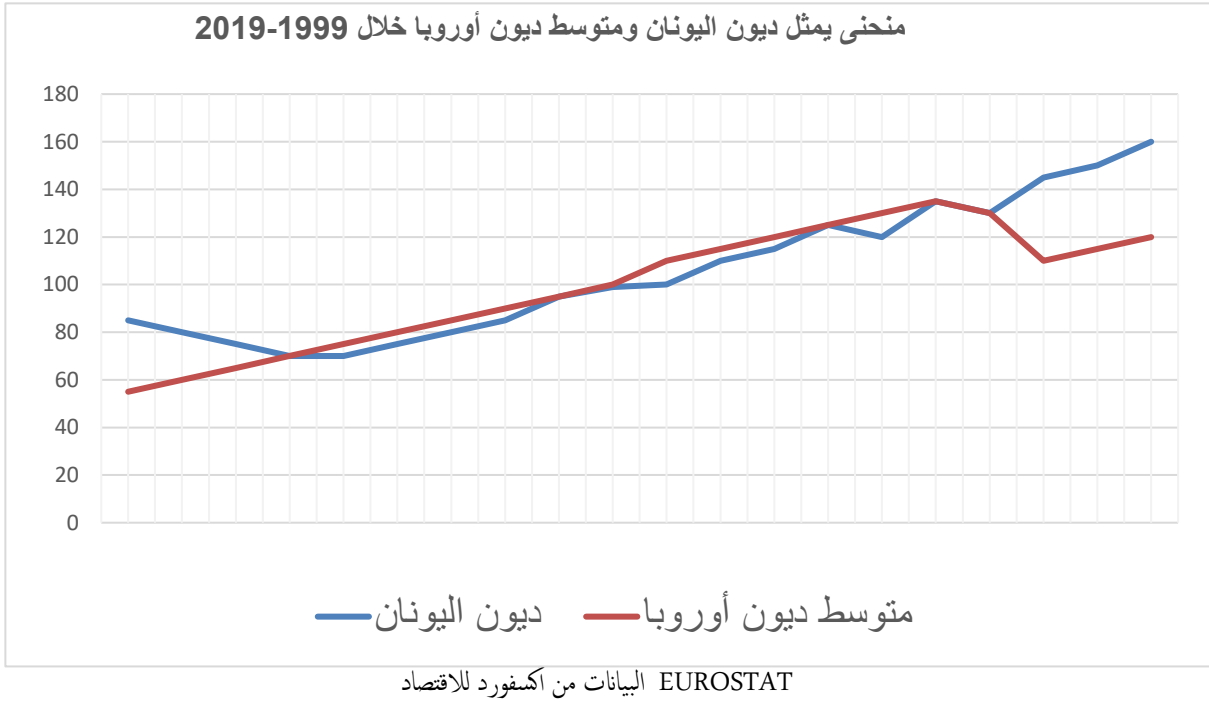
في صيف عام 2010 خفضت وكالة موديز للمستثمرين تصنيف السندات السيادية في البرتغال مما أدى إلى زيادة الضغط على السندات الحكومية البرتغالية و في النصف الأول من عام 2011 طلبت البرتغال مبلغا قدره 78 مليار يورو من حزمة انقاذ صندوق النقد الدولي و الإنقاذ الأوروبي في محاولة لتحقيق الاستقرار في الحالة العامة.

وكانت توقعات ديون البرتغال في سبتمبر 2012 من قبل الترويكا إلى ذروتها في حوالي 124% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 تليها مسار هبوطي ثابت بعد عام 2014 وفي السابق كانت الترويكا توقعت أنها سوف تصل إلى ذروتها عند 118.5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013 و أن يكون أسوأ قليلا مما كان لذلك من الظروف الاقتصادية الأسوأ قليلا أعطت البلاد سنة أخرى لتخفيض عجز الميزانية إلى مستوى أقل من 3% اجمالي الناتج المحلي لتحريك السنة المستهدفة من 2013 إلى 2014، وقد تم توقع عجز الموازنة لعام 2012 لينتهي عند 5% ومن المتوقع أيضا أن يستمر الركود في الاقتصاد حتى عام 2013 مع تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 13% في عام 2012 و 1% في عام 2013 تليها عودة إلى النمو الحقيقي الإيجابي في عام 2014، وأرتفع معدل البطالة إلى أكثر من 17% بحلول نهاية عام 2012 لكنه انخفض منذ ذلك الحين تدريجيا إلى 10.5% اعتبارا من نوفمبر 2016.

وكجزء من برامج الإنقاذ المالي كان مطلوبا من البرتغال استعادة إمكانية الوصول الكامل إلى الأسواق المالية بحلول سبتمبر 2013، وقد تم اتخاذ الخطوة الأولى نحو هذا الهدف بنجاح في أكتوبر 2012 عندما استطاع البلد استعادة إمكانية الوصول الجزئي إلى الأسواق من خلال بيع سلسلة سندات ذات استحقاق كامل مدته 10 سنوات من المتوقع أن تستفيد من تدخلات البنك

المركزي الأوروبي التي أعلنت استعدادها لتنفيذ دعم موسع في شكل بغض بهدف تخفيض أسعار الفائدة الحكومية إلى مستويات مستدامة، وفي 30 يناير 2012 بلغت ذروة الفائدة الحكومية البرتغالية لمدة 10 سنوات حيث بلغت 17.3% بعد أن خفضت وكالات التصنيف الائتماني الحكومي إلى "درجة غير استثمارية ( يشار إليها أيضا باسم " غير مرغوب فيها") و حتى ديسمبر 2012 انخفض إلى أكثر من النصف إلى 7% فقط، وقد تحققت عائدات ناجحة لسوق الإقراض طويل الأجل من خلال اصدار سلسلة سندات استحقاق لمدة 5 سنوات في يناير 2013 واستفادت الدولة الوصول الكامل للإقراض عندما نجحت في اصدار سلسلة سندات استحقاق 10سنوات في 7 مايو 2013.

وطبقا لتقرير فاينشال تايمز الخاص حول مستقبل الاتحاد الأوروبي فإن الحكومة البرتغالية " حققت تقدما في اصلاح تشريعات العمل و خفضت مدفوعات التكرار الشخصية السابقة أكثر من النصف و تحرير أصحاب العمل الأصغر من التزامات المفاوضات الجماعية و جميع مكونات البرتغال 78مليار برامج انقاذ، و بالإضافة إلى ذلك انخفضت تكاليف وحدة العمل منذ عام 2009 و تحرير ممارسات العمل و يجري حاليا ترشييد التراخيص الصناعية.



وكان لدى اسبانيا مستوى منخفض نسبيا من الديون بين الاقتصاديات المتقدمة قبل الأزمة، وكان الدين العام بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، 60% فقط أي أقل من 20 نقطة من ألمانيا وفرنسا أو الولايات المتحدة الأمريكية وأكثر من 60 نقطة من ايطاليا وايرلندا و اليونان وقد تم تجنب الديون إلى حد كبير من خلال الإيرادات الضريبية من فقاعة الإسكان مما ساعد على استيعاب عقد من الزيادة في الاتفاق الحكومي دون تراكم الديون وعندما انفجرت الفقاعة انفتحت اسبانيا بمبالغ كبيرة من المال على الإنقاذ المصرفي و في عام 2012 حصل بنكيا على انقاذ بقيمة 19 مليار على رأس 4.5 مليار يورو السابقة لدعم البنك وأساليب المحاسبة المشكوك فيها خسائر مصرفية مقنعة.

وخلال سبتمبر 2012 أشار المنظمون إلى أن البنوك الاسبانية تحتاج إلى 59 مليار يورو (77 مليار دولار أمريكي) لرأس مال إضافي لتعويض الخسائر الناجمة عن الاستثمارات العقارية.

<sup>1</sup> - EUROSTAT البيانات من أكسفورد للاقتصاد.

وقد أدت عمليات الإنقاذ المالي للبنك والإنكماش الاقتصادي إلى زيادة مستويات العجز والديون في البلد وأدت إلى خفض كبير في تصنيفه الائتماني وبقية بناء، الثقة في الأسواق المالية بدأت الحكومة في تطبيق تدابير التقشف وفي عام 2011 أصدرت قانونا في الكونغرس للموافقة على تعديل للدستور الوطني والإقليمي بحلول عام 2020<sup>1</sup>.

وينص التعديل على أن الدين العام لا يمكن أن يتجاوز 60% من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من أنه سيجري استثناءات في حالة حدوث كارثة طبيعية أو ركود اقتصادي أو حالات طوارئ أخرى، وباعتبارها واحدة من أكبر اقتصادات منطقة اليورو (أكبر من اليونان و البرتغال و إيرلندا مجتمعين فإن حالة الاقتصاد الاسباني تشكل مصدر قلق خاص للمراقبين الدوليين تحت ضغط من الولايات المتحدة الأمريكية و صندوق النقد الدولي و دول أوروبية أخرى و المفوضية الأوروبية و نجحت الحكومات الاسبانية في نهاية المطاف في خفض العجز من 11,2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 إلى 7,1% في عام 2013.

ومع ذلك في يونيو 2012 أصبح اسبانيا مصدر قلق رئيسي لمنطقة اليورو عندما وصلت الفائدة على سندات اسبانيا لمدة 10 سنوات إلى مستوى 7% واهتمت صعوبة في الوصول إلى أسواق السندات وأدى ذلك إلى مجموعة اليورو في 09 يونيو 2012 لمنح اسبانيا حزمة دعم مالي تصل إلى 100 مليار يورو.

ولن تذهب الأموال مباشرة إلى المصارف الاسبانية و لكن سيتم تحويلها إلى صندوق اسباني مملوك للحكومة و يكون مسؤولا عن اجراء عمليات إعادة الرسالية المصرفية للأزمة (FROB) و بالتالي سيتم احتسابها كديون سيادية إضافية في الحساب الوطني لإسبانيا، و أبرزت التوقعات الاقتصادية في يونيو 2012 الحاجة إلى حزمة دعم إعادة هيكلة البنك المركزي حيث وعدت التوقعات بمعدل نمو سلبي قدره 1,7% و ارتفعت البطالة إلى 25% و استمرار تراجع أسعار المساكن، وفي سبتمبر 2012 قام البنك المركزي الأوروبي بإزالة بعض الضغوط من اسبانيا على الأسواق المالية عندما أعلن عن خطة شراء السندات غير المحدودة و التي سيتم البدء بها إذا كانت اسبانيا ستوقع على حزمة انقاذ مالية جديدة مع EFSF/FSM و يبقى دقيق لم تتعرض اسبانيا لأزمة السيادية

<sup>1</sup> - Centre for economic policy research, sprim and furo Area september 13-14, 2011 p.5.

في عام 2012 حيث أن حزمة الدعم المالي التي تلقتها من الإدارة السليمة بيئياً خصصت لصندوق إعادة رسالية البنوك و لم تشمل الدعم المالي للحكومة نفسها.

ووفقاً لآخر تحليل للقدرة على تحمل الديون الذي نشرته المفوضية الأوروبية في أكتوبر 2012 فإن التوقعات المالية لإسبانيا إذا افترضت أن البلد ستلتزم بمسار ضبط أوضاع المالية العامة و الأهداف المحددة في برنامج EDP الحالي للبلد سيؤدي إلى وصل نسبة الدين الإجمالي الناتج المحلي للحد الأقصى عند 110% في 2018 تليها التراجع في السنوات اللاحقة أما فيما يتعلق بالعجز الهيكلي فقد وعدت التوقعات نفسها بأنها ستخفض تدريجياً ليتوافق مع الحد الأدنى لمستوى 0,5% المطلوب بموجب الاتفاق المالي في 2022/2027 على الرغم من أن إسبانيا كانت تعاني من البطالة بنسبة 27%

و انخفض الاقتصاد بنسبة 1,4% في عام 2013 تعهدت الحكومة المحافظ ماريانو راجو بالإسراع بالإصلاحات وفقاً لتقرير فاينانشال تايمز الخاص عن مستقبل الاتحاد الأوروبي، إن مدريد تستعرض إصلاحاتها في السوق العمل و المعاشات التقاعدية و وعدت بنهاية هذا العام بتحرير المنظمة بشكل كبير و لكن إسبانيا تستفيد من تحسين القدرة التنافسية لتكاليف الحالية.

ويقول أريك تشاني كبير الاقتصاديين في أكسا: "لم يفقدوا حصة سوق التصدير –" إذا بدأ الائتمان يتدفق مرة أخرى يمكن أن تفاجئنا إسبانيا".

وفي 23 يناير 2014 نظراً لاستعادة ثقة المستثمرين الأجانب في البلد خرجت إسبانيا رسمياً من آلية الإنقاذ التابعة للاتحاد الأوروبي و مستوى النقد الدولي و بحلول نهاية أكتوبر 2016 انخفض معدل البطاقة في إسبانيا إلى 18,9%



الفصل الثاني:

آليات معالجة الأزمة

في الاتحاد الأوروبي

المبحث الثاني

معالجة الأزمة في الاتحاد الأوروبي

## الفصل الثاني: آليات معالجة الأزمة في الاتحاد الأوروبي

اتخذ الاتحاد الأوروبي عدة آليات لمعالجة هذه الأزمة التي أصبحت تشكل عائقاً أو مشكل في اقتصاديا منطقة اليورو ودول العالم على حد سواء، ولهذا ركزت المنطقة الأوروبية على إيجاد حلول لهذه الأزمة.

### المبحث الثاني: معالجة الأزمة في الإتحاد الأوروبي:

قام الاتحاد الأوروبي بعدة وسائل و آليات لمعالجة هذه الديون السيادية التي مست الاقتصاد الأوروبي.

### المطلب الأول: تدابير الطوارئ في الإتحاد الأوروبي:

مرفق الاستقرار المالي الأوروبي (EFSF).

في 9 مايو 2010 وافقت الدول الـ 27 الأعضاء في الإتحاد الأوروبي على إنشاء مرفق الاستقرار المالي الأوروبي و هو صك قانوني يهدف إلى الحفاظ على الاستقرار المالي في أوروبا من خلال تقديم المساعدات المالية لدول منطقة اليورو التي تواجه صعوبات و يمكن لصندوق الاستثمار الأوروبي إصدار سندات أو أدوات دن أخرى في السوق بدعم من المكتب الألماني لإدارة الديون لجمع الأموال للأزمة لتقديم قروض إلى بلدان منطقة اليورو في مشاكل مالية أو إعادة رسملة البنوك أو شراء الديون السيادية<sup>1</sup>.

وتدعم انبعاثات السندات بضمانات تقدم الدول الأعضاء في منطقة اليورو بها يتناسب مع حصتها في رأس المال المدفوع للبنك المركزي الأوروبي. وإن قدرة الإقراض البالغة 440 مليار يورو للمنشأة مضمونة ومتكافئة من قبل حكومات دول منطقة اليورو

ويمكن الجمع بينهما وبين قروض تصل إلى 60 مليار يورو من الآلية الأوروبية لتحقيق الاستقرار المالي اعتمادا على الأموال التي جمعتها المفوضية الأوروبية باستخدام ميزانية الاتحاد الأوروبي كضمان و 250 مليار يورو من صندوق النقد الدولي للحصول على شبكة أمان مالية تصل إلى 750 مليار يورو.

<sup>1</sup> - هيثم يوسف عويضة الأزمات المالية و الاقتصادية وانعكاساتها الإقليمية، الطبقة الأولى، دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، 2015، ص 40.

وأصدر صندوق الضمان الاجتماعي الأوروبي سندات بقيمة 5مليارات يورو من خمس سنوات في قضايا المرجعية الافتتاحية 25 يناير 2011 وجذب كتاب طلب بمبلغ 44.5 مليار يورو، ويمثل هذا المبلغ رقما قياسيا لأي سندات سيادية في أوروبا و 24.5 مليار يورو أكثر من الآلية الأوروبية لتحقيق الاستثمار المالي (EFSM) وهي مركبة تحويل منفصلة تابعة للاتحاد الأوروبي بقيمة 5 مليارات يورو في الأسبوع الأول من يناير 2011.

وفي 29 نوفمبر 2011 اتفقت وزراء مالية الدول الأعضاء على توسيع نطاق صندوق الضمان المالي الأوروبي عن طريق إنشاء الشهادات يمكن أن تضمن ما يصل إلى 30% من القضايا الجديدة من حكومات منطقة اليورو و المضطربة وأنشاء أدوات استثمارية من شأنها أن تعزز قوة إطلاق قوات الأمن المالية الأوروبية للتدخل في المرحلة الابتدائية وأسواق السندات الثانوية، وقد أجريت عمليات تحويل أموال الإقراض المالي على شرائح على مدى عدة سنوات وكانت مشروطا بتنفيذ الحكومات في وقت واحد مجموعة من إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة و الإصلاحات الهيكلية و خصخصة الأصول العامة و إنشاء أموال المزيد من إعادة رسمة البنوك و حلها<sup>1</sup>.

### الاستقبال من قبل الأسواق الحالية:

وارتفعت الأسهم في جميع أنحاء العالم بعد أن أعلن الاتحاد الأوروبي إنشاء الصندوق وخفق المرفق المخاوف من انتشارات أزمة الديون اليونانية مما أدى إلى ارتفاع بعض الأسهم إلى أعلى مستوى في سنة في سنة أو أكثر، وحقق اليورو أكبر مكسب له في 18 شهرا، قبل أن ينخفض إلى أدنى مستوى له في 4 سنوات بعد أسوع. وبعد فترة وجيزة من ارتفاع اليورو مرة أخرى حيث صناديق التحوط و التجارة قصيرة الأجل الأخرى تثير مواقف قصيرة و تحمل الصفقات بالعملة وارتفعت أسعار السلع أيضا بعد الإعلان.

وارتفع سعر ليورو إلى أعلى مستوى له في تسعة أشهر كما انخفضت المبادلات الافتراضية، أغلق مؤشر

<sup>1</sup> -المرجع السابق، ص 41.

فيكس نحو 30% بعد ارتفاع أسبوعي قياسي في الأسبوع السابق الذي دفع الإنقاذ، ويفسر الاتفاق على أنه يسمح للبنك المركزي بيدئ شراء الدين الحكومي من السوق الثانوية والذي من المتوقع أن يخفض عائدات السندات، ونتيجة لذلك انخفضت عوائد السندات اليونانية بشكل حاد من أكثر من 10% إلى ما يزيد قليلا عن 5% وانخفضت عائدات السندات الآسيوية أيضا مع الإنقاذ الأوروبي<sup>1</sup>.

### استخدام أموال مرفق الاستقرار المالي الأوروبي:

ولا يرسل صندوق الضمان الاجتماعي إلا الأموال بعد أن يقدم بلد ما طلبا للمساعدة و اعتبارا من نهاية يوليو 2012 تم تفعيله مرات مختلفة و في نوفمبر 2010 مول الصندوق 17.7 بليون يورو من مجموعة حزمة الإنقاذ التي بلغت قيمتها 67.5 بليون يورو في إيرلندا أما الباقي فقد أعبّر من بلدان أوروبية فردية، و المفوضية الأوروبية و صندوق النقد الدولي و في مايو 2011 ساهمت بثلاث حزمة البرتغال البالغة 78 مليار يورو و كجزء من خطة الإنقاذ الثانية لليونان، تم تحويل القرض إلى صندوق الضمان المالي الأوروبي و الذي بلغ 164 مليار يورو (130 مليار حزمة جديدة بالإضافة إلى 34.4 مليار جنيه من تسهيلات القروض طوال عام 2014، و في 20 يوليو 2012 وافق وزراء المالية الأوروبية على الشريحة الأولى من خطة انقاذ جزئية تصل قيمتها إلى 100 مليار يورو و للمصاريف الإسبانية، وهذا بترك EFSF مع 148 مليار يورو أو ما يعادل 444 مليار يورو في قوة النفوذ بالرافعة.

ومن المقرر أن تنتهي فترة الصندوق في عام 2013 على أن يتم ذلك في غضون بضعة أشهر بالتوازن مع برامج تمويل الإنقاذ الدائم الذي تبلغ قيمته 500 مليار يورو والذي يطلق عليه آلية الاستقرار الأوروبية التي ستبدأ عملها حالها تصادق عليها الدول الأعضاء التي تمثل 90% من الالتزامات الرأسمالية<sup>2</sup>.

في 13 يناير 2012 خفضت ستاندرد آندبورز من فرنسا و النمسا من تصنيف AAA و خفضت إسبانيا و إيطاليا و خمس أعضاء آخرين و بعد فترة وجيزة خفضت شركة ستاندر آندبورز أيضا صندوق التمويل الإجمالي من AAA إلى AA+.

<sup>1</sup> - هيثم يوسف عويضة، مرجع السابق، ص 1.

<sup>2</sup> - المجلة الاقتصادية قلنا عن الموقع [www.alest.com](http://www.alest.com) في 2013/10/2.

## المطلب الثاني : الآلية الأوروبية لتحقيق الاستقرار المالي:

وفي 05 يناير 2011 أنشأ الاتحاد الأوروبي الآلية الأوروبية لتحقيق الاستقرار المالي (EFSM) وهو برامج للتمويل في حالات الطوارئ يعتمد على الأموال التي تجمع في الأسواق المالية وتضمنها المفوضية الأوروبية باستخدام ميزانية الاتحاد الأوروبي كضمان. و هو يعمل تحت إشراف اللجنة و يهدف إلى الحفاظ على الاستقرار المالي في أوروبي من خلال تقديم المساعدة المالية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في صعوبة إقتصادية، و يسلك صندوق اللجنة الذي يدعمه جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي البالغ عدده 27 عضوا سلطة جمع ما يصل إلى 60 مليار يورو و تصنيفه AAA من قبل وكالة فيتش ومؤسسة موديز و ستاندرد آندبورز.

وفي إطار دليل سوق الإمارات للأوراق المالية وضع الاتحاد الأوروبي بنجاح في أسواق رأس المال سندات بقيمة 5 مليارات يورو كجزء من حزمة الدعم المالي المتفق عليها لإيرلندا بتكلفة اقتراض لرسم ضريبة رأس المال الأجنبي بنسبة 2.59% وكما هو الحال مع صندوق الضمان الاجتماعي الأوروبي تم استبدال دليل إدارة الأصول المالية برنامج الإنقاذ الدائم الذي تم اطلاقه في سبتمبر 2012<sup>1</sup>.

## اتفاقية بروكسل وما بعدها:

وفي 26 أكتوبر 2011 اجتمع زعماء بلدان منطقة اليورو البالغ عددها 17 بلدان في بروكسل و اتفقوا على شطب الديون السيادية اليونانية التي تحتفظ بها المصارف بنسبة 50% أي بزيادة أربعة أضعاف (نحو 1 تريليون يورو) في الأموال الكفالة التي تحتفظ بها أوروبا ومرفق الاستقرار المالي وزيادة مستوى إلزامي قدره 9% لرأس المال الحضري داخل الاتحاد الأوروبي و مجموعة من الالتزامات من إيطاليا لاتخاذ تدابير للحد من دينها الوطني، كما تم التعهد بمبلغ 35 مليار يورو في " تعزيز الائتمان " للتخفيف من الخسائر التي قد تتعرض لها البنوك الأوروبية، ووصف خوسيه مانويل باروسو الحزمة بأنها مجموعة من " التدابير الاستثنائية في الأوقات الاستثنائية".

<sup>1</sup> - محمد إبراهيم السقا، ما هي الديون السيادية، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني [ahpleta.argaam.com](http://ahpleta.argaam.com).

وقد تم قبول المجموعة في 13 أكتوبر عندما أعلن رئيس الوزراء اليوناني جورج بابا ندريو إجراء استثناء حتى يكون الشعب اليوناني الكلمة النهائية بشأن الإنقاذ مما يزعج الأسواق المالية، وفي 3 نوفمبر 2011 سحب رئيس بابا ندريو الاستفتاء اليوناني الموعد بشأن حزمة الإنقاذ.

في أواخر عام 2011 أشار لاندون توماس في صحيفة نيويورك تايمز إلى أن بعض البنوك الأوروبية على الأقل حافظت على معدلات توزيع أرباح عالية ولم تحصل أي منها على ضح رأس المال من حكومتها حتى في الوقت الذي كان مطلوباً منه تحسين نسب رأس المال ونقلت توماس عن ريتشارد كو وهو خبير اقتصادي مقره اليابان خبير في الأزمة المصرفية في البلاد و إحصائي في الحالات الركود في الميزانية العمومية قائلاً: "لا أعتقد أن الأوروبيين يفهمون الآثار المترتبة على أزمة مصرفية نظامية عندما تضطر جميع البنوك إلى رفع رأس المال في نفس الوقت فإن النتيجة ستكون حتى البنوك الضعيفة و الركود الطويل. إن لم يكن الإكتئاب... يجب أن يكون التدخل الحكومي هو الملاذ الأول ولس الملاذ الأخير<sup>1</sup>.

وبعيداً عن إصدار الأسهم و تحويل الديون إلى الأسهم قال أحد المحللين: "نظر الآن البنوك تجد صعوبة أكبر في جمع الأموال فإنها ستتحرك بشكل أسرع لخفض القروض و تفريخ الأصول المختلفة" في الوقت الذي تعمل فيه على تحسين نسب رأس المال . وقال المحلل إن هذا التراجع الأخير في الميزانية العمومية " يمكن أن يؤدي إلى الإكتئاب".

وكان انخفاض الانقراض ظرفاً في الوقت الحاضر في أزمة متعمقة في تمويل بالسلع الأساسية في أوروبا الغربية.

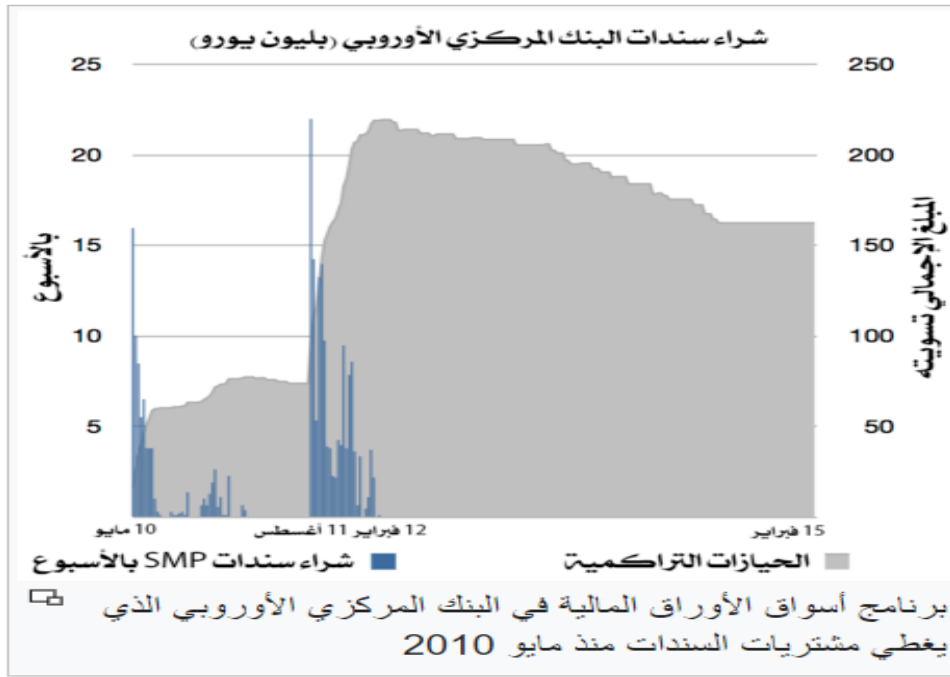
### الاتفاق النهائي على حزمة الإنقاذ الثانية:

في اجتماع ماراتون في 20-21 فبراير 2012 وافقت مجموعة اليورو مع صندوق النقد الدولي و معهد التمويل الدولي على الشروط النهائية لحزمة الإنقاذ الثانية بقيمة 130 مليار يورو و اتفق المقرضون على زيادة السعر الأسمى من 50% إلى 50.3% ووافقت دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على تخفيض إضافي لأسعار الفائدة في مرفق القروض اليونانية بأثر رجعي إلى مستوى 150 نقطة أساس فوق

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص 4.

يوريو و علاوة على ذلك تلتزم حكومات الدول الأعضاء التي تحتفظ فيها البنوك المركزية حاليا بسندات حكومية يونانية في محفظتها الاستثمارية بأن تنقل إلى اليونان ملفا مساويا لآتي دخل إلى خفض ديون اليونان إلى ما بين 117% و120.5% من إجمالي الناتج بحلول عام 2020 وإجمالا يبقى أن يؤدي ذلك إلى خفض ديون اليونان إلى ما بين 117% و120.5% من إجمالي الناتج المحلي بحلول 2020<sup>1</sup>.

### البنك المركزي الأوروبي:



واتخذ البنك المركزي الأوروبي سلسلة من التدابير الرامية إلى الحد من التقلب في الأسواق المالية وتحسين السيولة.

وفي مايو 2010 اتخذت الإجراءات التالية:

وبدأت عمليات السوق المفتوحة لشراء السندات الدين الحكومية والخاصة، ووصلت إلى 219.5 مليار يورو في فبراير 2012 على الرغم من أنها استوعبت في نفس الكمية من السيولة لمنح ارتفاع التضخم. ووفقا لاقتصاد رابو بنك إلوين دي غروت هناك "حد

<sup>1</sup> -NPR-Michael lennis-now financial grisis created a New Third World.

- طبعي " قدره 300 مليار يورو يمكن للبنك المركزي الأوروبي تقييمه.
  - أعادت تنشيط خطوط معادلة الدولار بدعم من الاحتياطي الفدرالي.
  - غيرت سياستها فيما يتعلق بالتصنيف الاستثنائي اللازم لودائع القروض وقبول كضمان جميع أدوات الدين القائمة والجديدة الصادرة أو المضمونة من قبل الحكومة اليونانية بغض النظر عن التصنيف الائتماني للبلاد.
- واتخذت هذه الخطوة بعض الضغوط على السندات الحكومية اليونانية التي كانت قد خفضت توا إلى وضع غير المرغوب فيه مما يجعل من الصعب على الحكومة جمع الأموال في أسواق رأس المال.
- وفي 30 نوفمبر 2011 قدم البنك المركزي الأوروبي والاحتياطي الفدرالي الأمريكي والمصارف المركزية في كندا واليابان وبريطانيا<sup>1</sup> والبنك الوطني السويسري للأسواق المالية العالمية سيولة إضافية من أجل رعاية أزمة الديون ودعم الاقتصاد الحقيقي ووافقت البنوك المركزية على خفض تكلفة مقايضة العملات بالدولار بمقدار 50 نقطة أساس لتصبح نافذة المنقول في 5 ديسمبر 2011. واتفقت أيضا على تزويد بعضها البعض بسيولة وفيرة للتأكد من أن البنوك التجارية تبقى سائلة بعجلات أخرى.
- ويهدف تعزيز الانتعاش في اقتصاد منطقة اليورو من خلال خفض أسعار الفائدة للشركات خفض البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة المصرفية في عدة خطوات في 2012-2013 ليصل إلى مستوى تاريخي منخفض قدره 0,25% في نوفمبر 2013، كما تسببت معدلات الاقتراض المنخفضة اليورو إلى الانخفاض فيما يتعلق بالعجلات الأخرى وهو يؤمل أن يعزز الصادرات من منطقة اليورو ومزيد من المساعدات الانتعاش مع تراجع التضخم إلى 0,5% في مايو 2014 اتخذ البنك المركزي الأوروبي مرة أخرى تدابير لتحفيز اقتصاد منطقة اليورو الذي نجا بنسبة 02% فقط خلال الربع الأول من عام 2014.
- والانتعاش أو التضخم جدا يشجع عند النقدية مما تسبب في انخفاض في المشتريات.
- في 5 يونيو وخفض البنك المركزي سعر الفائدة الرئيسي إلى 0,15% ووضع سعر الفائدة على الودائع عند 0-10% وكان ينظر إلى هذه الخطوة الأخيرة على وجه الخصوص على أنها خطوة جزئية وغير عادية حيث لم يحاكم سعر الفائدة السلبي على نطاق واسع من

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص 6.

قبل. وبالإضافة إلى ذلك أعلن البنك المركزي الأوروبي أنه سيقدم قروض طويلة الأجل مدتها 04 سنوات بسعر رخيص وعادة يكون المعدل أساسا للاقتراض بين عشية وضحاها ولكن فقط إذا كانت البنوك المقترضة تستوفي شروطا صارمة مصممة أن تنتهي الأموال في أيدي الشركات التجارية بدلا من استخدامها على سبيل المثال لشراء سندات حكومية منخفضة المخاطر، وبشكل جماعي تهدف التحركات إلى تجنب الانكماش وتخفيض قيمة اليورو لجعل التصدير أكثر قابلية للاستمرار وزيادة الإقراض الحقيقي.

وقد ردت أسواق الأسهم بقوة على تخفيضات أسعار الفائدة من البنك المركزي الأوروبي فمؤشر DAX الألماني على سبيل المثال سجل رقما قياسيا في اليوم الذي أعلنت فيه الأسعار الجديدة. وفي الوقت نفسه انخفض اليورو لفترة وجيزة إلى أدنى مستوى له منذ 4 أشهر مقابل الدولار، ومع ذلك نظرا لطبيعة لم يسبق لها مثيل من سعر الفائدة السلبية و الأثار على المدى الطويل من التدابير التحفيز من الصعب التنبؤ بها و أثار رئيس البنك ماريو دراغي إلى أن البنك المركزي كان على استعداد للقيام بكل ما يلزم لاستبدال اقتصاديات منطقة اليورو مشيرا إلى " هل انتهينا؟" الجواب هو لا" و آرسي الأساس لإعادة شراء السندات على نطاق واسع الفكرة المعروفة باسم التيسير الكمي.

### استقالات:

في سبتمبر 2011 أصبح يورغن ستارك ثاني ألماني بعد آكسل وبير للاستقالة من مجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي في عام 2011. وبير هو الرئيس السابق لينك دويتشه بوندسيانك وكان يعتقد مرة واحدة أنه من المرجح أن يكون خلفا جان كلود تريشيه رئيسا للبنك وكان كل من هو وسترك قد استقال من منصبه بسبب " التعاسة مع مشتريات السندات من البنك المركزي الأوروبي و التي يقول النقاد أنها تعوض " استقلالية البنك" وكان ستارك هو " أكثر أعضاء مجلس الحكماء صدمة" عندما استقال تم استبدال وبير بخلفه اليوندسبانك جينز ويدمان في حين تولى بيتر برايت البلجيكي منصب ستارك الأصلي متجها لقسم الاقتصادي في البنك المركزي الأوروبي.

## عملية إعادة التمويل طويلة الأجل (LTRO):

في 22 ديسمبر 2011 بدأ البنك المركزي الأوروبي أكبر خطأ الائتمان في النظام المصرفي الأوروبي في تاريخ اليورو 13 عاما وفي اطار العمليات إعادة التمويل الطويلة الأجل أقرضت 489 مليار يورو إلى 523 مصرفا لفترة طويلة بشكل استثنائي مدتها 03 سنوات بمعدل واحد في المائة فقط و عمليات إعادة التمويل السابقة نضجت بعد 03 سنوات و 6 و 12 شهرا وقد استغلت البنوك في اليونان و ايرلندا وإيطاليا و اسبانيا أكبر مبلغ ليصل إلى 325 مليار يورو.

وبهذه الطريقة حاول البنك المركزي الأوروبي التأكد من أن البنوك لديها ما يكفي من النقد لسداد 200 مليار يورو من الديون المستحقة في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2012 و في الوقت نفسه الاستمرار في التشغيل و الإقراض للشركات بحيث أن أزمة الإئتمان لا تختنق النمو الاقتصادي كما أعرب عن أمله في أن تستخدم البنوك بعض الأموال لشراء السندات الحكومية مما يخفف بشكل فعال من أزمة الديون بعض في 29 فبراير 2012 عقد البنك المركزي الأوروبي مزاد ثاني LTRO2 وتوفير 800 منطقة اليورو مع مزيد من القروض %529,5 مليار يورو في القروض الرخيصة ، وبلغ صافي الاقتراض الجديد في إطار مزاد فبراير 529,5 مليار يورو حوالي 313 مليار يورو من أصل ما مجموعة 256 مليار يورو أقرض البنك المركزي الأوروبي ( MRO+3M& 6MLTROS ) تم نقل 215 مليار يورو إلى نظام النقل البري الطويل المدى.

وقد حل الأقرض من البنك المركزي الأوروبي محل الأقرض فيما بين البنوك وتبلغ قيمة اسبانيا 365 مليار يورو وتملك إيطاليا 281 مليار يورو من القروض من البنك المركزي الأوروبي وألمانيا لديها 275 مليار يورو على الودائع<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - أوكار غولار انعكاسات اصدار العملة الأوروبية الموحدة " اليورو" على الاقتصاديات البلدان أ العضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي في بيت الدول الإسلامية.

## إعادة تنظيم النظام المصرفي الأوروبي:

وفي 16 يونيو 2012 وضع البنك المركزي الأوروبي مع زعماء أوروبيين أخرى خطط للمصرف المركزي الأوروبي لكي يصبح جهة تنظيمية مصرفية وأن يشكل برنامجاً للتأمين على الودائع لزيادة البرامج الوطنية و اقترحت أيضا إصلاحات اقتصادية أخرى تعزز النحو و العمالة في أوروبا.

## المعاملات النقدية الصريحة (OMTS):

في سبتمبر 2012 أعلن البنك المركزي الأوروبي تقديم دعم مالي إضافي في شكل بعض عمليات شراء السندات التي تخفض العائد بالنسبة لجميع بلدان منطقة اليورو التي تشارك في برنامج إنقاذ حكومي ذي سيادة من صندوق التحويل و الأمن الفدائي أو الإدارة السلمية بيئياً، و يمكن بلاد منطقة اليورو أن يستفيدوا من البرامج إذا كان هناك مادام يعاني من عائدات السندات المؤثرة عند مستويات مفرطة، ولكن فقط في وقت من الزمن حيث تملك البلاد أو يستعيد الأصول الكامل إلى الأسواق و فقط إذا كان البلد لا يزال يتوافق مع جميع الشروط الواردة في اتفاق مذكرة التفاهم الموقعة (MOM)، فالبلدان التي تتلقى برامجاً وقائياً بدلاً من البرنامج انقاذ سيادي ستحصل بحكم تعريفها على إمكانية الوصول الكامل إلى الأسواق ومن ثم فهي مؤهلة للحصول على الدعم التقدم من شركة OMT إذا كانت تعاني أيضاً من أسعار الفائدة الشديدة على سنداتها الحكومية، وفيها يتعلق بالبلدان التي تلحق بإنقاذ سيادية ( أيرلندا- اليونان- اسبانيا) فإنها من ناحية أخرى غير مؤهلة للحصول على دعم OMT قبل أن تستعيد الوصول الكامل إلى الأسواق و التي عادة ما تحدث إلا بعد أن تلقت آخر خطة الإنقاذ المقررة. وعلى الرغم من عدم وجود أي برامج من نوع OMT على استعداد للبدئ في سبتمبر أو أكتوبر أخذت الأسواق المالية على الفور علماً ببرامج (OMT) المخطط لها من البنك المركزي الأوروبي و بدأت ببطء في السعر في انخفاض في أسعار الفائدة قصيرة الأجل و طويلة الأجل في جميع البلدان الأوروبية التي كانت تعاني سابقاً من مستويات الفائدة المرتفعة حيث اعتبرت OMLS بمثابة إمكانية احتياطية إضافية لمواجهة السيولة المجمدة و معدلات الإجهاد الشديدة و مجرد معرفة وجودها المحتمل في المستقبل القريب جداً ساعدت على تهدئة الأسواق<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص 11.

### المطلب الثالث: آلية الاستقرار الأوروبي (ESM):

آلية الاستقرار الأوروبي هو برامج تمويل الإنقاذ الدائم لنجاح صندوق الإنقاذ الأوروبي المؤقت والآلية الأوروبية لتحقيق الاستقرار المالي يوليو 2012 و لكن كان لابد من تأجيله حتى بعد أن أكدت المحكمة الدستورية الاتحادية في ألمانيا الشرقية من

التدابير في 12 سبتمبر 2012، دخل الصندوق الإنقاذ الدائم حيز النقاد بالنسبة إلى 16 موقعا في 27 سبتمبر 2012، وأصبح نافذا في استوائيا في 04 أكتوبر 2012 بعد إتمام عملية التصديق عليها.

وفي 16 ديسمبر 2010 وافق المجلس الأوروبي على تعديل خطب لمعاهدة لشبونة في الاتحاد الأوروبي للسماح بإنشاء، آلية دائمة الإنقاذ بها في ذلك فرض عقوبات أقوى، في مارس 2011 ووافق البرلمان الأوروبي على تعديل المعاهدة بعد الحصول على تأكيدات بأن المفوضية الأوروبية بدلا من دول الاتحاد الأوروبي ستلعب دورا مركزيا في إدارة الإدارة السليمة بيئيا. إن الإدارة السليمة بيئيا منظمة حكومية دولية بموجب القانون الدولي العام وهي تقع في دكسمبورغ.

وهذه الآلة بمثابة جدار حماية مالي" و بدلا من التخلف عن السداد من جانب بلد واحد من خلال النظام المالي المترابط بأكمله و يمكن لآلية الجدار النازي أن تضمن حماية الدول المصوبة و النظم المصرفية من خلال ضمان بعض أو كل الالتزامات ثم يمكن إدارة الافتراضي مع الحد من العدوى المالية.

### الاتفاق المالي الأوروبي:

في مارس 2011 بدأ إصلاح جديد لميثاق الاستقرار و النمو بهدف إلى استقامة القواعد باعتماد إجراء تلقائي لفرض عقوبات في حالة الخرق إما العجز بنسبة 3% أو قواعد الدين بنسبة 60% و بحلول نهاية العام ذهبت ألمانيا و فرنسا وبعض الدول الأخرى إلى الأمام و تعهدت بإنشاء اتحاد مالي في جميع أنحاء منطقة اليورو مع قواعد مالية صارمة و قابلة للتنفيذ و العقوبات التلقائية المضمنة في

معاهدات الاتحاد الأوروبي و في 09 ديسمبر 2011 في اجتماع المجلس الأوروبي اتفق جميع الأعضاء الـ17 في منطقة اليورو و6 بلدان تتطلع إلى الانضمام على الاتفاق الحكومي و الاقتراض مع فرض عقوبات على البلدان التي تنتهك الحدود.

أيضا للانضمام إليها ، رهن بالتصويت البرلماني و ستدخل المعاهدة حيز النفاذ في 01 يناير 2013 إذا صدق عليها 12 عضوا من منطقة اليورو في ذلك الوقت.

وكان قادة الاتحاد الأوروبي في الأصل يخططون لتغيير معاهدات الإتحاد الأوروبي القائمة ولكن هذا تم خطره من قبل رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامرون الذي طالب باستبعاد لندن من الأنظمة المالية المستقبلية بما في ذلك ضريبة المعاملات المالية المقترحة للاتحاد الأوروبي . و بحلول نهاية اليوم 26 بدأ على الخطة و ترك المملكة المتحدة البلد الوحيد الذي لا يرغب الانضمام إليه، ديفيد كامرون اعترف في وقت لاحق أن عمه فشل في تأمين ضمانات للمملكة المتحدة و كان رفض بريطانيا أن تكون جزءا من الاتفاق المالي لحماية اليورو بمثابة رفض بحكم الأمر الواقع للانخراط في أي تنقيح جذري لمعاهدة لشؤونه وخلص جون رينتول من "المستغلين إلى أن رئيس وزراء كان قد فعل كفعل كامرون"

## الفصل الثالث:

أزمة الديون السيادية في اليونان  
و انعكاساتها على دول  
منطقة اليورو

### الفصل الثالث: أزمة الدين السيادية في اليونان وانعكاساتها على دول منطقة اليورو

تواجه اليونان مستويات مرتفعة من الدين، وهي أول من دق نقوس الخطر اتجاه أزمة الدين في منطقة اليورو ويمكن القول أن أزمة اليونان تعد من أكبر تحديات اتحاد د نقدي أوروبي فقد تؤدي ضغوطها المتزايدة إلى عواقب وخيمة تهدد بتفكك الوحدة النقدية، لذا سيتم في هذا الفصل دراسة الأزمة اليونان وتطورها من ثم انعكاساتها على دول منطقة اليورو و الحلول المقترحة احتواء الأزمة.

#### المبحث الثالث: أزمة الدين السيادية في اليونان

تعود جذور أزمة الدين السيادي، التي برزت جليا في سنة 2009 في البلدان المتقدمة وخاصة في منطقة اليورو، إلى الأزمة المالية العالمية 2008/2007 خلفت على إثرها هزات ارتدادية متفاوتة الخطورة والتي كانت أبرزها أزمة الدين السيادية في اليونان، حيث صنف الدين السيادي اليوناني لسنة 2012 من بين أخطر 10 ديون في العالم، فقد بات يهدد كيانا اقتصاديا قائما بذاته " الاتحاد الاقتصادي و النقد الأوروبي " و استدعت نقاشات هامة من حكومات الدول الأعضاء فيه حول كلفة اندماجهم في الوحدة النقدية مع بروز نظرة بالغة السلبية تحوي الكثير من التشكيك في جدوى الاتحاد و مستقبل مسار الاندماج القاري.

#### المطلب الأول: واقع الاقتصاد اليوناني ومؤشراته الرئيسية:

تعد اليونان مفجر أزمة الدين الأوروبية وهي الدولة الأكثر تضررا بالأزمة، وقبل التعرف على تفصيل أزمة اليونان لابد أن نتطرق إلى طبيعة الاقتصاد اليوناني ومؤشراته الرئيسية.

#### الفرع الأول: واقع الاقتصاد اليوناني

تقع الجمهورية اليونان على أقصى الجزء الجنوبي الممتد على شواطئ شبه جزيرة البلقان، وتبلغ مساحتها 131,957 كيلومتر مربعا. لها حدود مع كل من ألبانيا و مقدونيا و بلغاريا إلى جهة الشمال، في حين تحدها تركيا من الشرق. تغمر مياه بحر إيجه أراضي اليونان من جهة الشرق، أما من جهة الغرب فأراضي اليونان تقع وسط مياه البحر الأيوني. هذان البحران هما في الواقع الخليجان متفرعان عن البحر الأبيض المتوسط وهو ما يجعل من اليونان أرضا مركزية تحتل مكانا بين مفترق الطرق المؤدية إلى كل من

أوروبا وآسيا و أفريقيا و يجعل منها موقعا جيوسراتيجيا بالغ الأهمية. تشمل اليونان على أكثر من ثلاثة آلاف الديانة المسيحية الأرثوذكسية. أما الأقليات المعترف بها في اليونان فهي: الأتراك و الألبانيون و المقدونيون<sup>1</sup>.

يبلغ عدد السكان 11,4 مليون نسمة، أما الناتج المحلي الإجمالي فيبلغ في حده الأعلى 343 مليار دولار و في حده الأدنى 339,2 مليار دولار، وعلى هذا الأساس يبلغ دخل الفرد السنوي نحو 30681 دولار<sup>2</sup>.

واققتصاد اليونان يمثل واحدا من اقتصاديات اليورو الأقل نموا و الأضعف تطورا مقارنة ببقية الدول الأوروبية<sup>3</sup>، حيث احتل المرتبة 27 من حيث الناتج الإجمالي المحلي و الـ33 من حيث تعادل القوة الشرائية، تبعا للبيانات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي لعام 2008<sup>4</sup>، ويقوم اقتصاد اليونان على دعائم أساسية و هي:

1. **قطاع النفط و الطاقة:** تسيطر الشركة العامة للكهرباء على إنتاج الطاقة في اليونان، وقد أنتجت 85,6% من الطاقة المولدة في اليونان عام 2009 وقد بلغ انتاج الكهرباء في اليونان عام 2009 نحو 622711 مليار كيلو واط ساعي، و تنتج اليونان حوالي 5000 برميل من النفط يوميا 2010 فيما يبلغ الاستهلاك اليومي للنفط في اليونان نحو 414400 برميل يوميا 2009.
2. **القطاع الزراعي و الثروة السمكية:** تساهم الزراعة بنحو 3,3% من الناتج المحلي لليونان وتشغل 12% من إجمالي القوة العاملة باليونان و بحسب عام 2010 اليونان هي أكبر منتج للقطن في الإتحاد الأوروبي 183,8 ألف طن و تحتل المرتبة الثانية في إنتاج كل من الأرز 229,5 ألف طن و الزيتون 147,5 ألف طن، كما تحتل المرتبة الثالثة بين دول الإتحاد في إنتاج التين 11 ألف طن و الطماطم 14 مليون طن إضافة إلى كونها رابع أكبر منتج للتبغ في الإتحاد الأوروبي 22 ألف طن<sup>5</sup>.
3. **الصناعة:** تشكل 20% من الناتج المحلي الإجمالي اليوناني، ويشغل بها نحو 19% من الأيدي العاملة. ومن أهم الصناعات اليونانية الكحول والاسمنت، المواد الكيميائية، والسجائر، والملابس الأسمدة الأحذية وتصنيع المواد الغذائية والمنسوجات.

<sup>1</sup> - Studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/20101119105227202416.htm,23-4-2017.

<sup>2</sup> - رمزي محمود، الأزمات المالية و الاقتصادية في ضوء الرأسمالية و الإسلام، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص 155.

<sup>3</sup> - رديف مصطفى، إساعيل مراد، أزمة اليونان وتداعياتها على دول منطقة اليورو، ملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 26 و 27 فيفري 2011، المركز الجامعي بالوادي-الجزائر.

<sup>4</sup> - <http://www.maarefa.org/14-11-2016>.

<sup>5</sup> - <http://ar.wikipedia.org/wiki> , 14-11-2016.

وتصنيع اليونان أيضا الألمنيوم والحديد، والبتر و كيميائيات ، الورق والأدوية و المطاط و تتركز المصانع في مدينتي أثينا و سالونيك. أكبر الشركاء التجاريين لليونان هم: إيطاليا و ألمانيا، فرنسا و المملكة المتحدة.

4. **التجارة:** معظم صادرات اليونان من المنتجات الزراعية كالتبغ الذي يحتل القائمة وهو من أحسن أنواع التبغ في العالم، يأتي بعده النبيذ و هو ذو شهرة واسعة، وكذلك الزيتون وزيت الزيتون. أما الواردات فتأتي الحبوب في مقدمتها، وكذلك المواد الخام كالقطن و الصوف و الأرز و الفحم و المواد المعدنية الأخرى الضرورية للصناعة<sup>1</sup>.

5. **قطاع السياحة:** تجذب اليونان ما يزيد عن 16 مليون سائح سنويا، ويسهم قطاع السياحة بنسبة 18,3 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2008 لتصبح 19% سنة 2009 و يقدر إنفاق السائح في اليونان 1,073 دولار مما يجعل اليونان بالمرتبة العاشرة عالميا. و يبلغ عدد الوظائف المرتبطة بالسياحة باليونان حوالي 840000 وظيفة و هو ما يشكل 19% من مجموع قوة العمل في البلاد<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: سمات الاقتصاد اليوناني:

يمكن إجمال أهم سمات الاقتصاد اليوناني في النقاط التالية<sup>3</sup>:

- ↔ تتميز المعيشة في اليونان بالإسراف والتبذير والغلاء حيث تعود اليونانيون على العيش فوق طاقة محولاتهم.
- ↔ اقتصاد اليونان صغير نسبيا بالمقاييس الأوروبية يعاني من تضخم القطاع العام الذي يصل إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي.
- ↔ تعاني المؤسسات في اليونان العديد من المشاكل منها انخفاض مستويات الكفاءة والإنتاجية وضعف كبير في مجال التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد الأمر الذي صعب اندماج الاقتصاد اليوناني مع الاقتصاد العالمي الذي يتسم بالديناميكية كما معظم هذه المؤسسات من استئدانة مفرطة قد تعرضها لضيقة مالية شديدة في أوقات الأزمات.

<sup>1</sup> - www.marefa.org, 14-11-2016.

<sup>2</sup> - http://en.wikipedia.org/wiki/Economy\_of\_Greece, 22:30, 2/11/2016.

<sup>3</sup> - شريف غياط، سهام بوفل، التداعيات الناجمة على عالمية أزمة الرهن العقاري (أزمة منطقة اليورو نموذجا) المتلقي الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيرها على اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تبسة، أيام 20/19 ماي 2013، ص 15.

- ↔ صادرات اليونان تعتمد بشكل كبير على قطاع المنسوجات والسياحة وهي طاقات موسمية شديدة التقلب.
- ↔ يعاني الاقتصاد اليوناني من ضعف التنافسية ومشاكل حادة في السياسات الاقتصادية الكلية خاصة في المالية العامة التي انطلقت منها بذور أزمة اليونان المالية الاقتصادية.
- ↔ إن الناتج المحلي لليونان لا يشكل أكثر من 3% من الناتج القومي لمنطقة اليورو، لكن العجز في اليونان يشكل 13% من الناتج المحلي وهذا يمثل خمسة أضعاف ما هو مسموح به في منطقة اليورو، متجاوزا حجم العجز إلى حوالي 400 مليار دولار، إلا أن اليونان تتحمل مسؤولية ذلك منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية فهي لم تتعامل بشفافية مع الموضوع، بل تلاعبت في السجلات المالية لإخفاء العجز في ميزانيتها.
- ↔ إقدام البنك الأمريكي غولدمان ساكس على مساعدة اليونان لإخفاء حجم ديونها الحقيقي بحجة الانضمام إلى منطقة اليورو
- ↔ لوحظ أن الطلب المحلي قد نما بمقدار 4,2% بالمقارنة بنسبة 1,8% نموًا في منطقة اليورو بأكملها ويرجع السبب في هذا النمو السريع إلى لجوء اليونان بأكملها ويرجع السبب في هذا النمو السريع إلى لجوء اليونان إلى الاقتراض من الخارج لتمويل مشروعاتها التنموية، دون أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان كفاية هيكل تدفقاتها للوفاء بتلك القروض الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز في حساباتها الجارية.
- ↔ و الجدير بالإشارة أن الأزمة المالية العالمية كان لها تداعياتها السلبية الخطيرة على الاقتصاد اليوناني لاعتماد على القطاع الخدمي والسياحي والتي كانت من القطاعات الشديدة التأثر بهذه الأزمة.

### الفرع الثالث: المؤشرات الرئيسية للاقتصاد اليوناني:

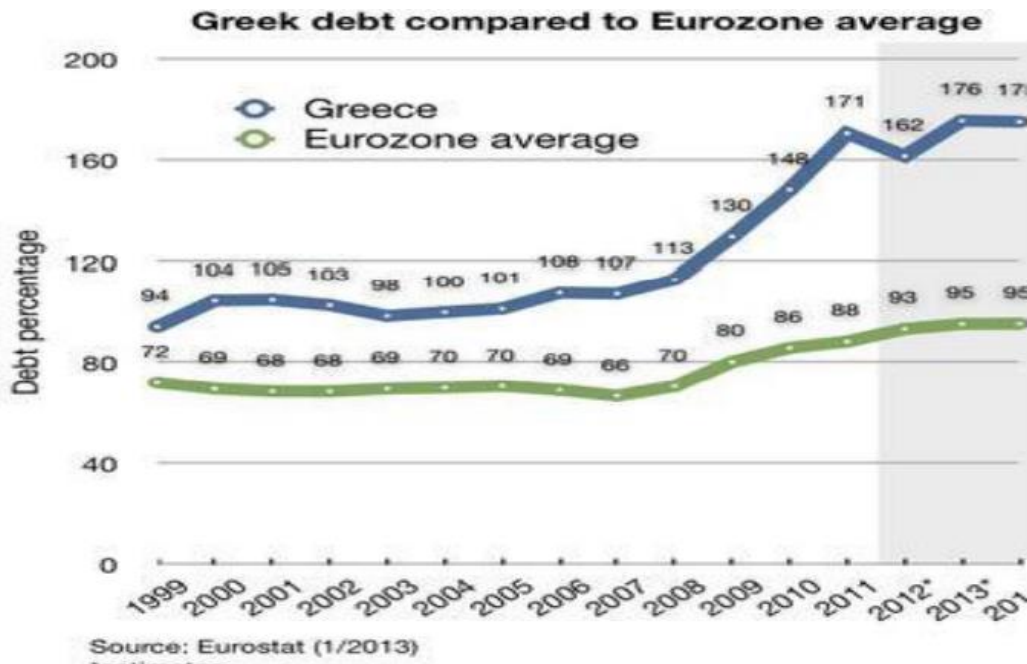
يمكن إيجاز المؤشرات الرئيسية للاقتصاد اليوناني في النفط التالية:

1. الناتج المحلي الإجمالي: يمتلك اليونان اقتصاد رأسمالي مع وجود القطاع العام الذي يساهم بحوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي أما قطاع السياحة فيشكل دورا رئيسيا في الاقتصاد اليوناني حيث ساهم بـ15% من الناتج المحلي الإجمالي و اعتبرت اليونان المستفيد الأكبر من إعانات و مساعدات الاتحاد الأوروبي التي تقدر بـ 3,3% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي وقد نما

الاقتصاد اليوناني بما يقارب 4% خلال 2007/2003 ، ويرجع ذلك إلى إنفاق البنية التحتية ذات الصلة بدورة الألعاب الأولمبية في أثينا 2004 ، وإلى الإثمان التي حافظت على مستويات قياسية من الإنفاق الاستهلاكي، وفي 2008 حققت اليونان نموا بمعدل 2% واعتبر من الاقتصاديات الرائدة في منطقة اليورو، ولكن بعد ذلك شهد الاقتصاد ركودا في عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية، وتشديد شروط الإثمان و الفشل في أثينا لمعالجة العجز المتنامي في الميزانية، بحيث انكمش الاقتصاد بنسبة 2,3% في عام 2009، 5%، 3 في عام 2010، 9%، 6 في عام 2011، 6% في عام 2012<sup>1</sup> .

2. **الميزانية والدين الحكومي اليوناني:** إن الناتج المحلي لليونان لا يشكل أكثر من 3% من الناتج القومي لمنطقة اليورو، متجاوزا حجم العجز إلى حوالي 400 مليار دولار و هنا التحدي في تغطية ذلك العجز دون أن يؤثر على منطقة اليورو، و الشكل التالي يوضح حجم الدين العام اليوناني نسبة إلى الدين العام الأوروبي:

الشكل رقم (1): حجم الدين العام اليوناني نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (1999-2010) مقارنة مع متوسط الدين العام الأوروبي.



<sup>1</sup> - طنبني مريم، مرجع سبق ذكره، ص 127.

وعليه فإن اليونان تتحمل مسؤولية في ذلك منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية، فهي لم تتعامل بشفافية مع الموضوع بل تلاعبت في السجلات المالية لإخفاء العجز في ميزانيتها<sup>1</sup> فقد أفادت سلطات الإحصاء اليونانية في 2009 بأن البلاد سجلت عجزا نسبته 15,6% من إجمالي الناتج الداخلي 36,125 مليار يورو و دينا نسبته 129,7% من إجمالي الناتج الداخلي أي قدر 299,682 مليار، وقد بلغ العجز والدين العام لليونان في 2011 على التوالي 9,4% و 170,6% من إجمالي الناتج الداخلي، وفي أبريل 2012 قدر عجز 9,1% من إجمالي الداخلي و هي نسبة قريبة جدا من تقديرات ميزانية 2011 بـ 9% ، أما الدين العام فقدر 165,3% من إجمالي الناتج الداخلي في حين يفترض أن يخفض إلى 120% من إجمالي الناتج الداخلي في 2020 بحسب اتفاق الموقع مع ترويسكا، إلا أنه في 2013/02/04 واصلت اليونان بنجاح جهود خفض العجز وأوفت بأهداف الانضباط المالي المحددة لعام 2012 و تمكنت اليونان من إجراء خفض عجز الحكومة العام بلغت نسبته 6,34% وذلك على أساس سنوي من 19,7 مليار يورو في عام 2011 إلى 12,9 مليار يورو في 2010 نسبته 6,6% من إجمالي الناتج المحلي ، بحيث أنه وبدعم من الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، نفذت اليونان برنامج إصلاح وتكشف جريء وصعب تسبب في ألم يونانية بسبب زيادة البطالة و الركود و لكنه مهد الطريق أمام للخروج من الأزمة.<sup>2</sup> و الجدول الموالي يوضح ذلك:

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 128.

<sup>2</sup> - وزارة المالية، اليونان بأهداف خفض العجز خلال 2012، <http://www.arabica.poeple.com.cn/31659/8121867.html>، 2017/05/27.

الجدول رقم (1): الميزانية والدين العمومي اليوناني 2012/1992 (%).

السنة	2012	2011	2010	2009	2008	2007	06-92
صافي الأقرض (+) أو الاقتراض	-4	-6,4	-10,1	-12,9	-14,9	-13,3	-
الميزان الحكومي العام	-9,3	-9,5	-10,5	-15,4	-9,8	-6,4	-6,5
توازن الميزانية العامة معدل دوريا	-6,6	-6,1	-8,2	-14,9	-10,4	-7,5	-6,6
هيكلية الميزانية	-7,9	-7,4	-8,6	-14	-9,5	-7,3	-
إجمالي الدين الحكومي	166,1	157,7	142,8	127,1	110,7	105,4	97,7

المصدر: بوسبيغ صالح رحمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات

والتكتل الاقتصادي (دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2010، ص 144.

3. التجارة الخارجية لليونان: زادت الصادرات حسب الأسعار الحالية بنسبة 11,2% خلال الفترة 2006 و2008 فيما تراجعت النسبة في عام 2009 لتصل إلى 19,2 مليار يورو من أصل 22,8 مليار يورو في 2008. كما تراجعت الواردات خلال عام 2009، مما يعني محدودية التأثير على الميزان التجاري.<sup>1</sup> وبلغ إجمالي الخارجية (الواردات و الصادرات) في اليونان إلى 76780 مليون يورو في عام 2012، وانخفض العجز التجاري إلى مستويات أقل بلغ 21,5 مليار يورو مقارنة مع 24100 مليون

<sup>1</sup> -18/05/2017.http://www.invetingrrrce.gov.gr/default.asp?pid=16&la=6

4. يورو في عام 2011، في عام 2012 بلغت القيمة الإجمالية للصادرات 27,619 مليون يورو وهو ما يمثل 14,2% من الناتج

المحلي الإجمالي وترجع هذه الزيادة إلى عاملين:

✓ زيادة القدرة التنافسية للمنتجات اليونانية نتيجة لانخفاض الأسعار وتكلفة عوامل الإنتاج في اليونان.

✓ توجه الشركات اليونانية إلى الخارج لتنقيب عن الأسواق جديدة بسبب الركود الذي أصاب السوق المحلية.

بحث وصلت الصادرات اليونانية إلى الاتحاد الأوروبي 4,4% في عام 2012، أما الواردات شهدت زيادة طفيفة من 48417

مليون يورو في عام 2011 إلى 49161 مليون يورو، وواردات من الاتحاد الأوروبي بلغت حوالي 46% في عام 2012<sup>1</sup>. وفيما

يلي تفصيل أكثر للتبادل التجاري اليوناني:

الجدول رقم (2): التجارة الخارجية لليونان 1994 / 2015 (%)

السنة		البيان		العملة مليار		الناتج المحلي		يورو	
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	الإجمالي	لسنة 2012	لسنة 2012
5,5	4,6	2,5	-2,4	0,3	5,2	4,5	27	32,2	الصادرات ( سلع و خدمات )
2,7	-1,3	-7,1	-13,8	-7,3	-6,2	4,9	32	62,1	واردات (سلع وخدمات)
0,3	-0,1	0,2	-1,0	0,6	1,8	0,0	-	-	الميزان التجاري
-8,2	-8,7	-9,6	-11,3	-14,0	-14,3	-16,2	-	-	ميزان الحساب الجاري

المصدر: نادية بلروغي، مرجع سبق ذكره: 81.

<sup>1</sup> - طنبني مريم، مرجع سبق ذكره، ص 128.

الجدول رقم (3): صادرات وواردات اليونان وأهم الشركاء التجاريين لليونان.

الواردات		الصادرات	
الشركاء الرئيسيين		الشركاء الرئيسيين	
النسبة المئوية	البلد	النسبة المئوية	البلد
12%	روسيا	11%	تركيا
9%	ألمانيا	8%	إيطاليا
8%	إيطاليا	6%	ألمانيا
5%	السعودية	6%	بلغاريا
5%	الصين	5%	قبرص
5%	هولندا	4%	و.م.أ
4%	فرنسا	3%	المملكة المتحدة
السلع المستوردة		السلع المصدرة	
	مكائن		المأكولات و المشروبات
	مركبات للنقل		منتجات صناعية
	وقود		منتجات نفطية
	منتجات كيميائية		منتجات كيميائية
	الغذاء		/

المصدر: طنبى مريم، مرجع سبق ذكره، ص 129.

5. العمالة و معدل البطالة في اليونان: بلغ معدل البطالة حتى عام 2008 مستويات منخفضة نسبياً 7,6%، وهذا معدل متوسط مقارنة بالمعدلات المسجلة في منطقة اليورو، خلال عام 2009 ارتفع حتى بلغ 9,4%، وتزايد في عام 2010 نتيجة لسياسة

التقشف المالي.<sup>1</sup>

كما أدى الدعم المالي الذي حصلت عليه اليونان من الاتحاد الأوروبي و صندوق النقد الدولي لم يكن دون مقابل فقد كانت هناك شروط قاسية على الحكومة و الشعب اليوناني، وعلى رأسها خفض الانفاق و خصخصة المؤسسات الحكومية و هذا يعني تسريح العمال و غلق المؤسسات و رفع سن التقاعد ووقف التوظيف الحكومي، هذا ما أدى إلى ارتفاع نسب البطالة لتكون اليونان ثاني أكبر دولة في معدل البطالة بعد اسبانيا بحوالي 21,9% مارس 2012، وذلك بارتفاع كبير مقارنة بمعدل 15,7% مارس 2011.<sup>2</sup>

الجدول رقم (4): العمالة ومعدل البطالة في اليونان 1992-2012 (%).

البيان	السنة	06	92-	2007	2008	2009	2010	2011	2012
العمالة		1,2		1,7	0,2	-0,7	-2,1	-2,6	0,1
معدل البطالة		9,9		8,3	7,7	9,5	12,6	15,2	15,3
تعويضات العاملين / الرؤساء		7,9		6,1	7,0	3,6	-3,5	-1,0	0,1
تكاليف وحدة العمل في الاقتص		6,0		3,6	6,2	5,0	-1,1	-0,1	-0,9
التكاليف الحقيقية لوحدة العمل		-0,2		0,5	2,8	3,7	-3,5	-0,4	-1,3

Source :European Commission, European Economic Forecast, p107.

<sup>1</sup> - <http://www.investingreece.gov.gr/default.asp?pid=16&=6, 20/05/2017>.

<sup>2</sup> - رواق خالد، مرجع سبق ذكره، ص 74.

6. **المستوى العام للأسعار (التضخم):** رغم معدلات النمو الكبيرة التي شهدتها أعوام 2005-2008 فإن الاقتصاد اليوناني لم يشهد قفزة في مستوى التضخم، الذي استمر في مستوى قريب من متوسط المستوى السائد في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي. فإن الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد بدأ من مستوى 3,5% في نهاية الفترة المحدودة، وفي هذه الفترة كان مستوى هذا المؤشر في منطقة اليورو خلال عام 2006 يصل 2,2% و3,2% في الاتحاد الأوروبي، بينما تراجع في عام 2007 إلى 1,2% في منطقة اليورو وارتفع إلى 2,4% في الاتحاد الأوروبي.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: جذور الأزمة السيادية في اليونان ومراحل تطورها:

لقد كان للأزمة اليونانية جذور أدت لتفاقمها كما مرت هذه الأزمة بعدة محطات يمكن ذكرها في الفروع التالية:

#### الفروع الأولى: جذور الأزمة اليونانية:

عاشت اليونان تحت الحكم العثماني مدة تقارب أربعة قرون، وحينما ضعفت الدولة العثمانية تحررت اليونان منها، وبسبب ضعف الاقتصاد اضطرت اليونان للجوء إلى الاقتراض من الدول الأوروبية، وقد حصلت على أول قرض من بريطانيا عام 1923 وحصلت على قروض أخرى خلال مراحل متتالية، وأعلنت اليونان عجزها وعدم قدرتها على الأيفاء بالتزاماتها، فقد عانت بنسبة 50,60% من عدم سداد ديونها منذ استقلالها عن الخلافة العثمانية عام 1832.<sup>2</sup>

ويشير بعض الخبراء إلى مجموعة من عوامل متجذرة في الاقتصاد اليوناني تؤدي إلى هذه الأزمات منها: سيطرة الدولة على الاقتصاد، سوء وفساد الإدارة العامة، التهرب الضريبي، التوسع في الاتفاق الحكومي، الاستهلاك بنسب مرتفعة. في عام 1990 اتخذت اليونان إجراءات لاعتماد اليورو كعملة موحدة، وبذلك انخفضت تكلفة الاقتراض وأسعار الفائدة على السندات اليونانية، ثم أصبح هناك قناعة لدى المستثمرين أنه سيكون تقارب بين الدول في منطقة اليورو، أي إعطاء ثقة للاقتصاد اليوناني، هذه الثقة ساعدت اليونان في الحصول على الإئتمان الرخيص لدفع ثمن الاتفاق الحكومي، لكن هذه الأموال لم توجه نحو الاستثمارات المنتجة وإنما تم استخدامها لتمويل الاستهلاك.

<sup>1</sup> -رواق خالد، مرجع سبق ذكره، ص 73.

<sup>2</sup> -عبد اللطيف درويش، مرجع سبق ذكره، ص 02.

وفي 2001/01/01 انضمت اليونان إلى منطقة اليورو وتعتبر البلد الوحيد في دول الاتحاد الأوروبي التي لم يتم إدخالها إلى منطقة اليورو في 1999/01/01 لعدم قدرتها على الوفاء بشروط الانضمام، والحقيقة أنه سمح لليونان بالانضمام لأن تلك المعايير لم يتم أخذها على محمل الجد ففي فترة انضمام اليونان كانت نسبة الدين أقل من بلجيكا وإيطاليا، لذلك قامت اليونان بتقليل العجز في الموازنة من 14% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 03% للفترة الممتدة بين 1999/1992.

جدول رقم (5): الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 2002/1992.

الدولة	1992	1997	2002
بلجيكا	132,5	124,8	105,3
اليونان	87,8	108,2	104,9
إيطاليا	107,7	120,2	106,7
أيرلندا	100,2	65	33
البرتغال	54,4	59,1	58,1

المصدر: هيثم يوسف عويضة، مرجع سبق ذكره، ص 281.

فقد ذلك مؤشرات على أن السياسيين اليونانيين قاموا بتزوير المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد اليوناني لكن في أكتوبر 2009 كشفت الحكومة الجديدة برئاسة "جورج بانديروس" عن الأرقام الحقيقية للاقتصاد اليوناني و تبين أن نسبة العجز في الموازنة العامة بلغت 12%-13%، و نسبة الدين العام وصلت 126%، وبعد هذا الإعلان بدأ التشكيك في الملاءة المالية طويلة الأجل للاقتصاد اليوناني، وضعف الشفافية و الحكومة اليونانية، حيث قامت وكالات التصنيف الائتماني بتخفيض الديون السيادية لليونان، وأثارت هذه التخفيضات الذعر في الأسواق المالية وأصبح التقييم الائتماني للسندات السيادية اليونانية إلى مستوى غير استثنائي، وهذا أقل مستوى للتقييم وينذر بإعلان إفلاس اليونان<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - هيثم يوسف عويضة، مرجع سبق ذكره، ص: 278-282.

جدول رقم (6): النمو الفعلي وإجمالي الدين و الميزان الجاري لليونان 2009-2015.

السنة	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009
النمو الفعلي الإجمالي المحلي	2,7	2,1	2,1	1,1	-2,6	-4	-2
إجمالي الدين	140	146	149	149	145	133	115
الحساب الجازم	6	5,9	3,1	1	-0,9	-2,4	-8,6

Source :The international Monetary fund(IFM),World economic outlook Datadase,September 2016.

## الفرع الثاني: مراحل تطور الأزمة اليونانية

مرت الأزمة اليونانية بالعديد من المحطات، فخطط التقشف والمظاهرات و الانتخابات وخطر الإفلاس و تهديدات مؤسسات التصنيف الدولي.... شكلت سلسلة زمنية الديون السيادية اليونانية فقد مرت اليونان بفترات محورية منذ إعلان انضمامها في عام 2001 إلى منطقة اليورو، وتجلت في فترتين كان لهما الأثر الأكبر على الأزمة المالية اليونانية:

1-المرحلة الأولى: من تاريخ الانضمام لمنطقة اليورو 2001/1/1 إلى إعلان إفلاس بنك ليان برذرز 2009/09/15.

-في 2001/1/1 اليونان تنظم إلى منطقة اليورو، وتصبح العضو رقم 12، بعد فشلها في استيفاء شروط الانضمام في 1999/1/1.  
- في 2004/9/4 اليونان يتعرف أنه كذب للوصول لمنطقة اليورو، وتعترف الحكومة أن العجز لم يكن أقل من 3% قواعد التقارب.  
- في مارس 2005 حاولت الحكومة فرض ميزانية التقشف، لحفض العجز المالي بعد التكاليف الباهظة نتيجة الألعاب الأولمبية في عام 2004.

-في ربيع 2006 وصل العجز المالي أعلى من 4,1% مخالف بذلك اتفاقية ماستريخت.

-في أوت 2008 أزمة الرهن العقاري الأمريكية تؤثر على سوق السندات لأجل 10 سنوات اليونانية<sup>1</sup>.

2-المرحلة الثانية: من تاريخ إعلان الحكومة الجديدة عن بيانات العجز الحقيقية للاقتصاد اليوناني 2009/10/4 إلى غاية 7/13 /2015 .

-2009/10/4 تشكيل حكومة يونانية جديدة برئاسة رئيس الوزراء "جورج بابا ندريو"<sup>2</sup> .

-2009/11/8 أعلن رئيس الوزراء اليوناني "جورج بابا ندريو" أن العجز في الميزانية اليونانية بلغ 12,7% من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من أربعة أضعاف مما ذكر أعلن عنه من طرف الحكومة السابقة<sup>3</sup>.

1 - هيثم يوسف عويضة، مرجع سبق ذكره، ص 284-285.

2 -رواق خالد، مرجع سبق ذكره، ص40.

3 -أحميمية خالد، مرجع سبق ذكره، ص 285.

10/11/2009 المفوض الأوروبي للشؤون الاقتصادية و النقدية تقترح فرض عقوبات من الاتحاد الأوروبي، كإجراءات تأديبية على العجز المفروض على اليونان.

- في 2/12/2009 صوتت مجموعة اليورو على الثقة في اقتصاد اليونان، ودعت إلى إتباع سياسات تقشفية إضافية.<sup>1</sup>

- في 8/12/2009 لجنة التنقيط الدولية "فيس" و "ستاندراندبورز" تخفض التصنيف الإئتماني لليونان من A إلى BBB+ مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض.<sup>2</sup>

- في 14/12/2009 الوزير الأول يصرح بأنه سيعمل على تطبيق سياسة تقشفية بهدف استرجاع التوازن في الميزانية و النفقات العمومية.

في 22/12/2009 وكالة MOODYS تقوم بتخفيض التنقيط على ديون اليونانية من A1 بسبب التدهور المالي الذي تشهده مالية الولاية.<sup>3</sup>

- في 11/1/2010 إعلان صندوق النقد الدولي أنه سيرسل بعثة إلى أثينا مهمتها تقديم المشورة للحكومة اليونانية على إصلاح نظام التقاعد، والسياسة الضريبية، وتحصيل الضرائب، والضوابط المتعلقة في الميزانية.<sup>4</sup>

- في 14/1/2010 مخطط تطهير مالي تقوم الحكومة اليونانية بوضعه تتعهد فيه بتخفيض العجز الحكومي إلى 2,8% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2012 تماشياً ومتطلبات ميثاق الاستقرار والنمو من خلال البرامج التقشفية.<sup>5</sup>

- في 2/2/2010 حزمت تقشف جديدة، ضريبة جديدة على البنزين، وخفض 15% من ميزانية الوزارات، وتجميد التوظيف و الأجور في القطاع العام، وخفض 15% من الأجور التكميلية لموظفي الخدمة المدنية من ضمنهم رئيس الوزراء.

- في 3/2/2010 مجلس محاكمة البنك المركزي الأوروبي يقوم بالمصادقة على البرنامج التعديلي المقترح من طرف السلطات اليونانية في شأن نفقاتها بدأ بتجميد رواتب العمال الذين يتقاضون أقل من 2000 يورو في الشهر.

- في 10/2/2010 البدء في إضراب القطاع العام، والمظاهرات تعم البلاد نتيجة خطة التقشف.

1 - هيثم يوسف عويضة، مرجع سبق ذكره، ص 285.

2 - بن محمود أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 71.

3 - رواق خالد، مرجع سبق ذكره، ص 75.

4 - هيثم يوسف عويضة، مرجع سبق ذكره، ص 268.

5 - طيني مريم، مرجع سبق ذكره، ص 133.

- في 2010/2/11 اتفاق وزراء منطقة اليورو على آلية لمساعدة اليونان، ولا توجد تفاصيل، واليونان مطالبة بالمزيد من التدابير التقشفية. وألمانيا تدعو اليونان لمعالجة مشكلات ديونها بنفسها.

- في 2010/2/12 ادخال تدابير ضريبية جديدة لزيادة الحصيلة الضريبية بقيمة 5 مليار يورو 2010.

- 2010/2/24 إضرابات و احتجاجات في مرافق الخدمات العامة و النقل في اليونان.<sup>1</sup>

- 2010/02/25 تشكيل لجنة مشتركة بين اليونان وصندوق النقد الدولي.

- 2010/3/5 إعلان أئينا على سياسة تقشف جديدة لتوفير ما يقارب 4,8 مليار يورو من خلال بيع أملاك عقارية عامة، رفع

متوسط سن التقاعد في القطاع العام من 61 عام إلى 63 عام، خفض الأجور في القطاع العام إلى 20% ومعاشات التقاعد إلى

30%، رفع الضريبة على الغاز و الكحول و التبغ من 19% إلى 23%، فرض ضريبة على القيمة المضافة بزيادة تقدر 30%.

- 2010/3/11 إضراب باليونان ومظاهرات شملت القطاعين العام و الخاص.

- 2010/3/15 اتفاق وزراء مالية دول الاتحاد على مساعدة اليونان.

- 2010/3/25 البنك المركزي الأوروبي قبل السندات اليونانية منخفضة التنقيط إلى غاية 2011<sup>2</sup>.

- 2010/04/11 وصول المسؤول السياسيين لمنطقة اليورو اتفاق على مخطط مساعدة وقائي بقيمة 45 مليار دولار ما يعادل

30 مليار يورو بسعر فائدة على ثلاث سنوات، إلا أن هذا جاء متأخرا نتيجة الخلافات في الاتحاد الأوروبي خاصة بين فرنسا

وألمانيا.<sup>3</sup>

- 2010/04/23 تطلب اليونان تفعيل خطة الإنقاذ و التي تحتوي على 110 مليار يورو، 80 مليار دول منطقة الاتحاد الأوروبي،

و 30 مليار يورو من صندوق النقد الدولي.<sup>4</sup>

- 2010/5/2 رئيس الوزراء اليوناني " جورج بانديوس " يعلن أن اليونان ودول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي اتفقا على

حزمة انقاذ تقدر 110 مليار يورو على مدى ثلاث سنوات وسوف تقدم منطقة اليورو 80 مليار وصندوق النقد الدولي 30

<sup>1</sup> - هيثم يوسف عويضة، مرجع سبق ذكره، ص 288.

<sup>2</sup> - برهوم أسماء، برهوم هاجر، أزمة اليونان، المتلقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 26-27 فيفيري، 2011. المركز الجامعي بالوادي، الجزائر.

<sup>3</sup> - فضيلة بوطورة و نوفل سمايلي " دور البنك المركزي الأوروبي في مواجهة أزمة الديون السيادية اليونانية و الأوروبية، المتلقى الدولي الثاني حول: الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيرها على اقتصاديات شمال افريقيا، تبسة، الجزائر، 2013.

<sup>4</sup> - هيثم يوسف عويضة، مرجع سبق ذكره، ص 290

مليار، وهذا مقابل إجراءات التقشف، والتي شملت تخفيضات في الوظائف الحكومية ومعاشات التقاعد، مما أدى إلى حدوث مظاهرات في اليونان ضد إجراءات التقشف<sup>1</sup>.

2010/5/4- عمال القطاع العام يعلنون إضراباً لمدة 48 ساعة على الصعيد الوطني، ومقتل ثلاثة أشخاص عند إضرام النار بأحد البنوك<sup>2</sup>.

2010/5/7- موافقة المفوضية الأوروبية على تفعيل المساعدات التي تقدر 110 مليار يورو على ثلاث سنوات.

200/5/9- لتجنب انتشار أزمة الديون وانتعاش الأسواق المالية المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي يدرسان إمكانية إقراض اليونان 750 مليار يورو وهي مساعدات غير مسبقة في تاريخ برامج الدعم المالي، منها 60 مليار مقدمة من طرف المفوضية الأوروبية 440 مليار من القروض والضمانات من دول منطقة اليورو أما الباقي 250 مليار فيساهم بها صندوق النقد الدولي<sup>3</sup>.

2010/6/14- تراجع تقييم الديون اليونانية.

2010/7/7- الإضراب العام السادس باليونان<sup>4</sup>.

2010/8/5- خبراء التفتيش في الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي يعطون الضوء الأخضر لمنح اليونان دفعة من أموال الإنقاذ بقيمة 9 مليارات يورو بعد تقييم تنفيذ أئتنا للتدابير المتفق عليها لإصلاح وضعها المالي.

2010/10/23- منح اليونان أول قسط مساعدات 8,5 مليار يورو من أصل 61 مليار يورو.

2011/2/11- مفتشي صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي يوافقون على شريحة جديدة من المساعدات بقيمة 15 مليار يورو من أموال خطة الإنقاذ.

2011/2/21- اليونان تكشف عن تشريعات صارمة للحد من التهرب من دفع الضرائب، كجزء من الإصلاحات المتفق عليها في خطة الإنقاذ.

2011/2/23- احتجاجات شديدة أمام البرلمان في أثينا ضد خطة التقشف<sup>5</sup>.

1- ليندة رزقي، مرجع سبق، ص 47.

2- هيثم يوسف عويضة، مرجع سبق، ذكره، ص 291.

3- فضيلة بوطورة ونوفل سمايلي، مرجع سبق ذكره.

4- برهوم أسماء، برهوم هاجر، مرجع سبق ذكره.

5- هيثم يوسف، المرجع سبق ذكره، ص 295.

- 12/3/2011 خلال القمة الأوروبية يتم الاتفاق على تمديد آجال تسديد القروض المقدمة من اليونان من 4 سنوات ونصف إلى 7 سنوات ونصف وانتقال سعر الفائدة من 4,2% إلى 5,2% مقابل التعجيل في برنامج الخصخصة<sup>1</sup>.
- 13/6/2011 مؤسسات ستاندر أندبورز تخفض تصنيف اليونان الإئتماني إلى CCC.
- جويلية 2011 ثم إتباع سياسة تقشفية جديدة ضمنت خصصة الشركات وزيادة الضريبة المفروضة على أصحاب الدخل الذي يتجاوز 8000 يورو للسنة، ضريبة إضافية لمن دخلة أكبر من 12000 يورو للسنة، زيادة الضريبة على المعاشات التقاعدية، خلق هيئة خاصة لاستغلال الممتلكات العمومية<sup>2</sup>.
- جويلية 2011 يصوت البرلمان لصالح جولة جديدة من تدابير التقشف الشديد فقد وافق الإتحاد الأوروبي على آخر شريحة من قروض اليونانية تبلغ قيمتها 12 مليار يورو، وتم الاتفاق على خطة إنقاذ ثانية لليونان من دول منطقة اليورو تقدر 109 مليار يورو وهي حزمة تهدف إلى حل الأزمة اليونانية، ومنع العدوى بين الاقتصاديات الأوروبية<sup>3</sup>.
- سبتمبر 2011 الترويكا (الاتحاد الأوروبي، البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي) تندد بالانحراف الحسابات العامة و التأخر في الإصلاحات المتفق على تنفيذها<sup>4</sup>.
- 21/10/2011 وافقت وزراء المالية لدول منطقة اليورو، على منح شريحة جديدة من القروض بـ 8 مليار يورو لإنقاذ اليونان<sup>5</sup>.
- 2/11/2011 خطة إنقاذ جديدة تشمل إعفاء اليونان من سداد 50 من ديونها المستحقة ومنحها قرض 130 مليار يورو، واتفاق مجموعة العشرين على رفع مشاركات الدول في صندوق النقد طوعيا.
- 11/11/2011 عرض باباندريو خطة الإنقاذ الجديد بالإضافة إلى قرار تنحية عن منصبه وتأسيس حكومة جديدة، الأمر الذي أعطى تفاؤلا على مستوى الأسواق المالية كون أن هذه الحكومة ستعمل على حل الأزمة بشكل أفضل من سابقتها.
- 15/11/2011 طلب اليونان مساعدات قدرت 80 مليار يورو لتتجنب الإفلاس قبل بداية السنة الجديدة<sup>6</sup> 2012.

1-فضيلة بوطورة ونوفل سمايلي، مرجع سبق ذكره

2-برهوم أسماء وبرهوم هاجر، مرجع سبق ذكره.

3-أحميمية خالد، مرجع سبق ذكره، ص 41.

4-فضيلة بوطورة، مرجع نفسه، ص 41.

5- أحميمية خالد، مرجع سبق ذكره، ص 41.

6-برهوم أسماء وبرهوم هاجر، مرجع سبق ذكره،

-فيفري 2012 دول منطقة اليورو على مخطط إنقاذ جديد بقيمة مالية إجمالية 237 مليار يورو، يشمل على 130 مليار يورو لقروض تمتد لسنة 2014.

-أوت 2012 اليونان تلتزم بخفض النفقات العامة بقيمة 11,5 مليار يورو الترويكاً.

-فيفري 2013 مصادقة المجلس الأوروبي لميزانية موسعة للفترة 2014-2015 بقيمة إجمالية 960 مليار يورو<sup>1</sup>

-في سنة 2014 عادت اليونان مرة أخرى إلى الأسواق المالية.

-25/1/2015 فاز حزب حول خطة إنقاذ جديدة ووضع حد لسياسة التقشف.

-27/6/2015 وبعد أشهر من مفاوضات اليونان مع دائئها لم يتم التوصل إلى أي اتفاق فوضع تسييراس شعبة أمام خيار خطة

تقشف أخرى وإجراء استفتاء حول الخطة.

2015/7/5 أجرى اليونانيون استفتاء حول تحديد المستقبل الاقتصادي لليونان حيث صوت اليونانيون بـ "لا" على مجموعة

شروط ومطالب الدائنين، نتأج التصويت جاءت برفض اليونانيون هذه الشروط مما هدد بقاء اليونان في منطقة اليورو.

-13/7/2015 اتفاق قادة منطقة اليورو بالعاصمة البلجيكية بروكسل على خطة إنقاذ ثالثة لليونان بشكل كامل لمطالب دائئها،

وتعهدوا بالقيام بإصلاحات سريعة وصعبة مع تجاهل الاستفتاء الذي صوت بـ "لا" للخطة، و بهذا ألزمت مجموعة اليورو اليونان

إصلاحات جوهرية مقابل بقاءها في منطقة اليورو وقبل هذا كان هناك بخروج اليونان مؤقتاً من منطقة اليورو لمدة 5 سنوات

لتحسن وضعيتها اقتصادها.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: أسباب أزمة الديون السيادية في اليونان:

إن ما حدث من انهيار كامل وشامل في الاقتصاد اليوناني لم يقع بصورة مفاجئة وإنما كانت هناك أسباب ومقدمات لتلك الكارثة

الاقتصادية تعددت بين داخلية و يمكننا إيجازها فيما يلي:

<sup>1</sup> - فضيلة بوطورة ونوفل سمايلي، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup> - ليندة رزقي، مرجع سبق ذكره، ص50.

## الفرع الأول: الأسباب الداخلية:

تتمثل الأسباب الداخلية فيما يلي:

\*\* التادي في عمليات الاقتراض من طرف الحكومة اليونانية فقد وصلت أكثر من مرة إلى حالة الإفلاس، وأكد كثير من الباحثين على أن اليونان قد عانت على مر السنوات من مشكلات جوهرية تتعلق بالدين العام وإدارته. وتجدر الإشارة إلى أن عجز الموازنة في اليونان قد وصل في هذه الأزمة إلى 12% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>1</sup>.

\*\* تريف الأرقام و الإحصائيات فقد ظلت اليونان على مدى 10 سنوات تقريبا تقدم أرقاما وإحصائيات خاطئة عن اقتصادها لإخفاء حجم ديونها و العجز في ميزانيتها لتضليل الناخبين في الداخل وتفادي أي ضغوط خارجية من شرائها، كون الاتحاد النقدي الأوروبي يشترط على الدولة ألا يتجاوز العجز في الميزانية النسبة المحددة 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وعندما اندلعت الأزمة اتضح أن العجز المالي يبلغ أربعة أضعاف النسبة المسموح بها، كما أن الديون المعلنة عنها تجاوزت 300 مليار يورو<sup>2</sup> والتي يمكن تقسيمها كما يلي<sup>3</sup>:

-270 مليار يورو ديون القطاع العام.

-30 مليار يورو ديون حكومية داخلية على شكل سندات لقطاع التأمين.

-25 مليار يورو قروض معطاة بضمان القطاع العام 80% منها قابلة للسداد أو الاسترداد.

-8 مليار يورو ديون المؤسسات قامت بمشاريع وقدمت خدمات ومستلزمات مستشفيات للدولة.

-1,7 مليار يورو على شكل سندات والالتزامات واستحقاقات للإيرادات المحلية كديون على الدولة.

-1,3 مليار يورو مرتبات والالتزامات مستحقة لموظفي شركوا أولمبيك للطيران.

-1 مليار يورو ديون أخرى.

-300 مليار يورو عجز لمؤسسات التأمين الاجتماعي عام 2005-2006.

-280 مليار يورو ديون الشركات والأفراد للبنوك.

<sup>1</sup> - يوسف أو قارة ، مرجع سبق ذكره، ص397.

<sup>2</sup> - أحمد السيد علي، أزمة اليونان سياسات صارمة لترتيب المنزل من الداخل، مجلة تاول السعودية، العدد41، مارس 2010، ص:21.

<sup>3</sup> - عبد اللطيف درويش ، مرجع سبق ذكره، ص:4

80 مليار يورو تم تقديمها للبنوك خلال الأزمة المالية العالمية على شكل ضمانات.

ولذلك فإن مجمل الدين العام هو 948 مليار يورو.

- بعض السياسات الحكومية اليونانية هي إحدى الجوهريّة للأزمة المالية التي هزت اليونان، مثل زيادة الأجور بنسبة وصلت إلى حوالي 106,6% خلال المدة الممتدة من 1999-2010 رغم عدم نمو الاقتصاد اليوناني بمعدلات لا تسمح بمثل هذه الزيادة، لذا لا بد من إصلاحات اقتصادية حقيقية لمواجهة الأزمة.
- وجود مشكلات هيكلية جوهريّة في الاقتصاد اليوناني أدت إلى تفشي بعض الممارسات الغير المشروعة، حيث اهتمت اليونانيين بتهريب حوالي 200 مليار يورو خارج اليونان إلى بنوك سويسرية تحوطا لاحتمالات إفلاس اليونان<sup>1</sup>
- الإسراف و التبذير والغلاء المعيشي والترف كان ملحوظا داخل اليونان، ولم تكن السياسة المالية فعالة بشكل جيد لدراسة التدفقات المالية خلال الفترة الماضية للوفاء بالديون، ما أحدث نوعا مما يسمى سوء التصرف وعدم الكفاءة الاستثمارية وإدارة الأموال داخل البلاد.<sup>2</sup>
- التهرب الضريبي حيث عانت اليونان من الانتشار الواسع للتهرب الضريبي وذلك كنتيجة لبيئة الفساد المالي التي سادت الدولة لمدة طويلة. أما أهم الفئات المعروفة بالتهرب الضريبي في اليونان فهي فئات المحامين و الأطباء المهن الحرة، وقد تمكنت وزارة الاقتصاد و المالية في اليونان من وضع لائحة تتضمن أكثر من 965 ألف حالة ضريبي ضمن الفئات المذكورة.<sup>3</sup>
- تعتبر اليونان من البلدان الحاضنة لآلاف المهاجرين الباحثين عن فرص العمل، غالبيتهم يزاولون عملهم بصورة غير قانونية، ويطلق عليه (ب) العمل الأسود) في أوروبا الغربية لكونه غير خاضع لقوانين الضريبية، وهذا ما يعني بتهريب مبالغ خيالية من اليورو بصيغة تحويلات مالية سرية وغير شرعية من قبل الجراء الأجانب إلى أسرهم في أوطانهم الأصلية.

<sup>1</sup> - يوسف أبو قارة، مرجع سبق ذكره، ص 398.

<sup>2</sup> - خير الدين معطي الله وسامية بزاري، أثر تحرير سعر الفائدة في خلق الأزمات المالية المعاصرة: أزمة اليونان نموذجا، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، سكيكدة، الجزائر، 2013.

<sup>3</sup> - يوسف أبو قارة، مرجع سبق ذكره، ص 399.

- استنزفت الألعاب الأولمبية التي جرت في أثينا عام 2004 أكثر من أربعة مليارات دولار، وكان القائمون على تنظيمها من الجانب اليوناني، يتوقعون حصول إيرادات أكثر مما أفق، لكن توقعاتهم كانت غير واقعية، مما زاد العجز في الموازنة السنوية، هذا العجز الذي استمر في تصاعد وبصورة تراكمية، وصل إلى أكثر من 14%.
- ضعف مستوى التنسيق بين مؤسسات الدولة ووزاراتها، فعلى سبيل المثال تقوم المستشفيات والإدارات المحلية وصناديق التأمين بتحديد ميزانياتها بنفسها ودون مراقبة أو إقرار حكومي مما أدى إلى هدر كبير للأموال.<sup>1</sup>
- ارتفاع الإنفاق العام وضعف الإيرادات الحكومية حيث وجهت الحكومة إمكانية الحصول على الائتمان الرخيص نتيجة انضمامها إلى الوحدة النقدية لغرض دفع الإنفاق الحكومي وتعويض انخفاض الضرائب ودفع ثمن الواردات أن يقابلها صادرات، كما لم توجه هذه الأموال إلى الاستثمارات المنتجة التي من شأنها أن تولد النمو وزيادة القدرة التنافسية وخلق موارد جديدة لسد الديون.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: الأسباب الخارجية:

- كما أن هناك أسباب داخلية أدت إلى الأزمة، هناك أيضا من الأسباب الخارجية التي ساعدت على تفاقم الأزمة تمثلت فيما يلي:
- الدخول في عضوية العملة الأوروبية الموحدة حيث قامت الحكومة اليونانية بإصدار بيات اقتصادية غير حقيقية، تتماشى مع اتفاقية ماستريخت نسب الدين العام وعجز الموازنة وذلك حتى يتسنى لها الانضمام إلى الوحدة النقدية، مما أدى إلى التأخير في اتخاذ الإجراءات اللازمة لحل هذه المشاكل<sup>3</sup>. وهنا تجدر الإشارة إلى أن معظم دول منطقة اليورو قد تجاوزت المعايير المتفق عليها في معاهدة ماستريخت مثل ألمانيا، إيطاليا وفرنسا، لكن الأمر في اليونان وصل حوالي 120% ثم إلى 125% في عام 2010، ثم زادت لتصل إلى 160% في عام 2011، على الرغم من أن معاهدة ماستريخت اشترطت أن لا تتجاوز هذه النسبة 60%. هذا

<sup>1</sup> <http://Studies.adjazeera.net/reports/2012/06/201261113551119908.htm,27/02/2017>.

<sup>2</sup> -رواق خالد، مرجع سبق ذكره، ص:77.

<sup>3</sup> - بو الكور نور اليدن، أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب و الحلول، مجلة الباحث الصادرة عن جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، العدد 13، 2013، ص61

- ما أدى إلى وضع العملة الأوروبية أمام مصاعب كبيرة وتحديات صعبة، وكذلك انخفاض قيمة اليورو مقابل العملات الرئيسية الأخرى.<sup>1</sup>
- الأزمة المالية العالمية 2008 التي كان لها انعكاسات كبيرة وحادة على اقتصاديات دول منطقة اليورو، خصوصا تلك الدول التي تجاوزت المعايير المحددة في اتفاقية ماستريخت، كالإيونان التي كانت الدولة الثانية بعد إيرلندا حيث واجهت مصاعب كبيرة ضمن الانعكاسات الحادة التي حدثت بفعل الأزمة المالية 2008، وهذه الصعوبات كانت متعلقة بعدم القدرة على سداد الديون المترتبة عليها التي وضعت الإيونان على حافة الإفلاس الوطني<sup>2</sup> ودخلت حينها في ركود اقتصادي بسبب ضعف الدخل من السياحة و النقل البحري، وضعف التنافسية، مما أدى إلى زيادة البطالة لتصبح 9% في عام 2009، وبلغت نسبة العجز في ميزان المدفوعات إلى إجمالي الناتج المحلي 13,6% في عام 2009<sup>3</sup>.
- المبالغة في الدين العام فمنذ نهاية عام 2009، ازدادت مخاوف الدائنين والمستثمرين في بعض الدول الأوروبية (اليونان، إيرلندا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال) وهذا ما أدى إلى ظهور أزمة ثقة في السندات الحكومية اليونانية. بالإضافة إلى مصاحبة تخفيض التصنيف الائتماني لليونان لهذه المبالغة في الدين العام، أدى إلى قرع جرس الإنذار في الأسواق المالية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> -يوسف أبو قارة، مرجع سبق ذكره، ص:397.

<sup>2</sup> - يوسف أبو قارة، مرجع سبق ذكره، ص:396.

<sup>3</sup> -بوالكور نور الدين، مرجع سابق ذكره، ص:61.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص:61.

### الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية في اليونان على دول منطقة اليورو.

أزمة الديون السيادية اليونانية هي أزمة مالية بدأت سنة 2008 مع بداية العجز في الموازنة اليونانية، ووجدت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 اليونان في وضعية بمديونية مرتفعة وعجز موازاتية كبير. من حيث التسلسل الزمني للعرض، فإن هذه الأزمة عرفت ثلاث وضعيات توتر (في 2010، 2011 و 2015) ويكون لها تأثيرات سلبية على الاقتصاد اليوناني، الاقتصاد الأوروبي والاقتصاد العالمي.

#### المبحث الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية في اليونان على دول منطقة اليورو و الحلول المقترحة لاحتوائها:

ماكد الاقتصاد العالمي يتعافى من أزمة الرهن العقاري في و.م.أ حتى انفجرت أزمة جديدة في اليونان وهي الديون السيادية التي كان لها انعكاسات حادة على الأوروبي و منطقة اليورو وعلى الاقتصاد العالمي ككل لذا عمل كل من الاتحاد الأوروبي ودول منطقة اليورو جاهدين لإنقاذ اليونان حتى لاتنهار ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لاحتواء هذه الأزمة و الخروج منها.

#### المطلب الأول: انعكاسات أزمة اليونان على الاقتصاد العالمي:

إن أزمة الديون السيادية التي تعاني منها اليونان وما نجم عنها من إتباع سياسات مالية تقشفية قد أضعف فرض النمو و التوظيف ليس فقط اليورو ولكن في اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية من خلال تأثيرها على الطلب العالمي، فبعد أن بدأ الاقتصاد العالمي في التعافي من أزمة 2008 وبدأ في تحقيق معدل نمو مرتفع في 2010، عاد ليحقق معدل نمو أقل في 2011، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي العالمي في 2011 نمو بلغ 3,9% مقابل نمو بلغ 5,2% في عام 2010. كما أدت هذه الأزمة إلى انتشار الذعر و القلق في الأسواق المالية من خلال القضاء على رغبة المستثمرين للدخول في مخاطر جديدة. كما أثرت على الطلب العالمي على النفط نتيجة للانكماش الاقتصادي العالمي و الذي سوف يؤدي إلى تراجع في نمو الصادرات في الاقتصاديات المنتجة له.<sup>1</sup>

لقد حذر مسؤول في البنك المركزي الأمريكي، من أن أزمة ديون اليونان قد تؤثر بشكل كبير على اقتصاد و.م.أ ونظامها المالي، فقد تضرب الأزمة اليونانية الصادرات الأمريكية التي تتعرض أصلا لمنافسة شرسة من قوى مثل الصين. كما أشار إلى احتمال أن تؤدي هذه الأزمة إلى تحول المستثمرين عن اليورو إلى أصول أخرى آمنة مقومة بالدولار، مما يرفع قيمة هذه العملة، فتتضرر القدرة

<sup>1</sup> -يونس رحمة، مرجع سبق ذكره، ص 26.

التنافسية للمنتجات الأمريكية... كما أنه لم يستبعد أن تؤدي الأزمة اليونانية إلى اضطراب كبير في الأسواق العالمية أو في النظام المصرفي العالمي بما فيه النظام المصرفي الأمريكي<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: انعكاسات أزمة اليونان على دول منطقة اليورو و الاقتصاد الأوروبي:

لقد أثرت أزمة الديون السيادية في اليونان بشكل كبير على دول منطقة اليورو و الاقتصاد الأوروبي بصفة عامة، لذا سنحاول من خلال هذا المطلب الوقوف على أهم الانعكاسات التي خلفها الأزمة:

- تسبب أزمة الديون السيادية في تراجع معدلات النمو في جميع دول منطقة اليورو، فقد انكمش النشاط الاقتصادي سنة 2013 بنسبة 0,5% من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة ويأتي هذا انعكاساً للتأخر في انتقال آثار ضيق فروع العائد على السندات السياسية وظروف الاقتراض في القطاع الخاص غير أن هذه العوامل ستتراجع بعد الإصلاحات المخططة لمعالجة الأزمة إذ سجلت منطقة اليورو نمواً إيجابياً سنة 2014 بنسبة 0,8%

- استمرار زيادة نسبة الدين العام فإن عدداً من الدول كانت لديها نسبة الدين العام مرتفعة وخطيرة تجاوزت ضعف النسبة المتفق عليها حيث قاربت 170% سنة 2011 في اليونان، إذ أن برامج التقشف الحالية لم تكن كافية لاستقرار نسبة الدين، حيث كان

- إجمالي الدين العام في منطقة اليورو ككل 93,1% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>2</sup>. حيث نجد إيطاليا تحتل المركز الأول من حيث حجم الديون إذ بلغت 1,4 ترليون دولار و تعتبر فرنسا المقرض الأول لإيطاليا بقيمة 511 مليار دولار أي ما يعادل 37% من ديون إيطاليا، أما اليونان بلغت ديونها 236 مليار دولار و تعتبر فرنسا المقرض الأكبر بقيمة 75 مليار دولار تليها ألمانيا وبريطانيا بقيمة 45 مليار و 15 دولار واحتلت اسبانيا المرتبة الثانية من حيث حجم الديون والتي بلغت 1,1 ترليون دولار أي ما يعادل 57% من الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغ حجم إجمالي ديون أيرلندا 867 مليار دولار و تعتبر بريطانيا أكبر دولة مقرضة لها بقيمة 188 مليار دولار<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - رمزي محمود، مرجع سبق ذكره، ذكره، ص 166.

<sup>2</sup> - ليندة رزقي، مرجع سبق ذكره، ص ص 66-67.

<sup>3</sup> - تقرير إدارة بحوث الاستثمار في شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو)، ديون الدول الأوروبية وتأثيرها على أداء سوفيالكويت للأوراق المالية. 3-

- حدوث اضطراب أكبر عظيم في الأسواق المالية التي من الممكن أن تستجيب على نحو أسوأ مما يتوقعه المراقبون، حيث ستزداد في هذه الحالة الشكوف حول احتمالية انهيار الدول المضطربة ماليًا مثل البرتغال وإسبانيا، ومن ثم سوف ترتفع معدلات الفائدة على السندات الأوروبية جميعًا، بما في ذلك الدول الغير مضطربة مثل ألمانيا وفرنسا، وهو ما يؤدي إلى رفع تكلفة إعادة سداد الديون الأوروبية ويقلل من احتمالات استمرار تعافي اقتصاديات الدول الأوروبية.
- انتشار برامج التقشف الاقتصادي، حيث سوف تضطر الدول ذات الدين العام الضخم، أن تخضع نفسها لبرنامج تقشف قاسية للتعديل مع أوضاعها المضطربة ميزانيتها العامة، من خلال زيادة معدلات الضرائب و تخفيض مستويات الانفاق العام، إن مثل هذه الحزم تساعد الميزانية على الاستقرار، ولكن في نفس الوقت قد تحمل آثار سلبية على النمو ومثل هذه النتائج سوف يؤدي إلى استمرار ارتفاع معدلات البطالة بصورة أكبر في تلك الدول.<sup>1</sup>
- أدت أزمة الديون السيادية إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى 11,9% في منطقة اليورو و 10,8% بالنسبة للاتحاد الأوروبي ككل سنة 2013، وذلك بسبب دخول الاقتصاد في مرحلة ركود اقتصادي وارتفاع عدد الشركات المفلسة ونقص الطلب على السلع والخدمات الأوروبية سواء على الصعيد المحلي أو الخارجي كما تعتبر اليونان من الدول التي حققت أعلى معدلات بطالة حيث وصلت إلى 27% سنة 2013 وهذا ما يدل على عمق الأزمة الضارية في الاقتصاد، ووفقا لتقديرات يوروستات بلغ عدد العاطلين عن العمل 26,521 مليون في مارس 2013 في دول الاتحاد الأوروبي منهم 19,211 في منطقة اليورو.<sup>3</sup> و الجدول التالي يوضح ذلك.

-www.kamconline.com/ newsDetails.aspx. NEWALD+438221LANGUAGE=ar.

<sup>1</sup>- حسان الأحمرى، اليونان عانت اسراف وتبذير وسياسة مالية أدت إلى الأزمة

2013/06/08, <http://www.elaph.com/web/economics/2011/10/68836/html>,

<sup>2</sup>- ليندة رزقي، مرجع سبق ذكره، ص: 69.

<sup>3</sup>- طلبية عادل، أثر الأزمة الاقتصادية على سوق العمل في الاتحاد الأوروبي، الملتقى الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها

على اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تبسة، أيام 20/19 جوان 2013، ص: 10.

الجدول رقم (7): معدلات البطالة في الاتحاد الأوروبي و منطقة اليورو.

السنة البيان	نوفمبر 2010	ديسمبر 2010	جانفي 2011	فيفير 2011	مارس 2011	أفريل 2011	ماي 2011	جون 2011
منطقة اليورو	10,2	10	10	10	9,9	9,9	9,9	9,9
الاتحاد الأوروبي	10,2	10	10	10	10	9,9	9,9	9,9
بلجيكا	9,7	9,6	9,5	9,5	9,4	9,4	9,4	9,4
بلغاريا	8,4	7,7	7,4	7,17	7,1	7,2	7,3	7,4
التشيك	10,1	10,4	11,2	11,1	11,1	11,1	11,2	11,4
الدنمارك	7,5	7,6	7,7	7,5	7,5	7,2	7,3	7,2
ألمانيا	7,1	6,5	6,5	6,4	6,3	6,2	6,1	6,1
استونيا	18	14,4	13,8	13,8	13,8	-	-	-
ايرلندا	13,6	14,6	14,4	14,3	14,1	14	14	14,2
اليونان	12,2	14,1	15	15	15	-	-	-
اسبانيا	20,2	20,4	40,4	20,6	20,7	20,7	20,8	21
فرنسا	9,8	9,7	9,7	9,7	9,7	9,6	9,6	9,6
ايطاليا	8,3	8,2	8,2	8,1	8,1	8	8,1	8
قبرص	6,5	6,5	6,7	6,8	7	7,2	7,4	7,6
لتفيا	19,4	17	16,2	16,2	16,2	-	-	-

سجلت منطقة اليورو تذبذبا كبيرا في معدلات التضخم بين الإنخفاض و الإرتفاع تفاعلا مع العوامل الدولية من جهة وأزمة الديون السياسية من جهة أخرى حيث حافظت نسبة التضخم خلال الفترة 2010-2001 على المعدل المطلوب 3% لكن في سنة 2008 بلغت 3,3% بسبب ارتفاع الوقود على تكاليف و انعكس ارتفاع في المستوى العام للأسعار، و انخفض في سنة 2009 إلى 0,3% جراء أزمة الرهن العقاري، وشهد ارتفاع في سنوات 2010-2012-2011 على التوالي 1,6% إلى 2,6% و المكونات الرئيسية للتضخم آنذاك وسائل النقل، المشروبات الكحولية، التبغ، السكن، التعليم.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - طلبه عادل، أثر الأزمة الاقتصادية على سوق العمل في الاتحاد الأوروبي، الملتقى الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تبسة، أيام 20/19 جوان 2013، ص:10.

ازدياد الضغوط بصورة حادة على اليورو، استمرار تراجع معدلات صرفة أمام الدولار وتراجع الثقة التي اكتسبها العالم فيه كعملة دولية نتيجة ضعف الدولار، خصوصا في فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية، ربما يترتب على ذلك انهيار الإتحاد النقدي واختفاء اليورو، وذلك إذا اضطرت الدول المضطربة ماليا إلى الخروج من منطقة اليورو، ومن ستفقد دول الإتحاد النقدي الأوروبي الفوائد التي تحققت من إدخال هذه العملة بدلا من عملاتهم الوطنية.<sup>1</sup> فمذ التعامل سجل انخفاضات متتالية إلى 2002 حيث بلغ متوسط سعره 0,946 دولار، ليبلغ في جوان 2003 1,1 دولار، وستم على هذه الحال إلى غاية 2008 و2009 ليسجل أعلى مستوياته مسجلا في المتوسط 1,39 و1,47 دولار على التوالي وذلك في أصعب أوقات الدولار الناتجة عن أزمة الرهن العقاري.

ومع اندلاع الأزمة الأوروبية بدأت أوضاع اليورو تدهور حيث تدنت قيمته في ماي 2010 بنسبة 9,5%، و بنسبة 4,3% حتى نهاية أبريل من نفس السنة، وخلال الفترة 2012/4/30 و2012/7/4 انخفضت قيمة اليورو أمام الدولار بنسبة 6% وكذلك البن الياباني بـ8,5%.

- انخفاض حجم التجارة الدولية بسبب تراجع مستويات النشاط الاقتصادي و انخفاض حركة الواردات إلى دول منطقة اليورو، نتيجة تباطؤ النمو الاقتصادي مما يشكل خطرا بالغا على الدول المصدرة، حيث ستواجه ضعفا في معدلات الطلب على منتجاتها، حيث تعتبر دول الإتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو بشكل خاص أهم شريك اقتصادي للدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء، و بالتالي فإن الاختلالات التي تعاني منها اقتصادها ستؤثر بشكل كبير على مختلف اقتصاديات العالم من زوايا مختلفة.<sup>2</sup>

- أغلب ديون اليونان و البرتغال و ايرلندا و اسبانيا تعود إلى بنوك ألمانية وفرنسية وهذا ما يجعل هذه الدول الغنية قلقة بشأن انتقال العدوى إلى أسواقها المالية إذا ما تعقدت الأمور بشكل أكبر وهذا ما يشكل تهديدا للنظام المالي بشكل كبير.

- انتقد بعض الاقتصاديين الأمريكيين اتفاقية الإتحاد النقدي الأوروبي وشككوا في قدرته على الاستدامة، بسبب افتقاده

أحد الشروط الأساسية لمنطقة العملة المثلى (Optimum currency area) وهو ضرورة وجود نظام التحويلات المالية بين

- الدول الأعضاء طارئة تلحق بالدول الأعضاء في الإتحاد وقد شكلت أزمة الديون السيادية لليونان اختبارا حقيقيا لمنطقة

اليورو وهذا ما يجعل اليورو على محك حقيقي، تطرح بشأن مستقبله عدة سناريوهات.<sup>3</sup>

1- رواق خالد، مرجع سبق ذكره، ص145.

2- ليندة رزقي، مرجع سبق ذكره، ص70.

3- بن أحمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص89.

- **المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة لمعالجة الأزمة اليونانية:**

- لحل الأزمة المالية في اليونان أجبرت هذه الأخيرة على اتخاذ العديد من الإجراءات و التدابير وذلك لعدم تفاقم الوضع إلى الأحسن ومحاولة لاحتواء الأزمة ومنعها من الانتشار و التخفيف من حدتها رغبة في استعادة اليونان للاستقرار الاقتصادي و المالي و الخروج من الأزمة.

- **الفرع الأول: الإجراءات التي اتخذها الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لمعالجة الأزمة:**

- تعتبر أزمة الديون السيادية من أخطر الأزمات التي ألمت بالاقتصادي اليوناني و باعتبارها جزء من التكتل الأوروبي تقدم صندوق النقد الدولي بمجموعة من الحلول لمعالجة الوضع و تحسينه.

**1-حزم الإنقاذ**

حزمة الإنقاذ الأولى (2010-2011) قدمت الحكومة اليونانية طلبا رسميا في 23 يونيو 2010 إلى دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي خطة الإنقاذ المالي التي اتفق عليها مع المفوضية الأوروبية، وتتضمن قروضا من صندوق النقد الدولي و الإتحاد الأوروبي بقيمة 45 مليار يورو المبنية في الجدول أدناه.

لقد وافقت جميع دول الإتحاد الأوروبي إضافة إلى صندوق النقد الدولي على منح اليونان سلسلة من القروض المالية بمجموع 110 مليار يورو على مدى ثلاث سنوات خلال الفترة ماي 2010 إلى غاية يونيو 2013 منها 80 مليار مقدمة من الإتحاد الأوروبي و 30 مليار من صندوق النقد الدولي بمعدل فائدة 5,2% على سداد 3 سنوات، وقد تم تخفيض معدل الفائدة في قمة بروكسل

لفائدة الإتحاد الأوروبي بمعدل 1% في مارس 2011 لتصبح 4,2% مع زيادة فترة السداد لتصبح 7 سنوات ونصف بشرط أن تقوم اليونان بإجراءات تكشف لتخفيض الإنفاق للحصول على هذه القروض ويكون تخفيض عجز الموازنة بـ 8,1% بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي في 2010، و 6,6% عام 2011 و 6,5% عام 2012<sup>1</sup>.

الجدول ( 8): القروض الممنوحة لليونان خلال الفترة 2010-2011 (مليار يورو).

<sup>1</sup> -بوالكور نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص:61.

الدفعات	التاريخ	منطقة اليورو	صندوق النقد الولي	المجموع
الدفعة الأولى	ماي 2010	14,5	5,5	20
الدفعة الثانية	سبتمبر 2010	6,5	2,6	9,1
الدفعة الثالثة	ديسمبر /جانفي 2010/2011	6,5	2,5	9
الدفعة الرابعة	مارس 2011	10,9	4,1	15
الدفعة الخامسة	جويلية 2011	8,7	3,2	11,9
الدفعة السادسة	ديسمبر 2011	5,8	2,2	8
المجموع		52,9	20,1	73

المصدر: بولكور نور الدين، المرجع السابق، ص 66.

حزمة الإنقاذ الثانية (2012): أقرت دول منطقة اليورو في 1 فبراير الحزمة الثانية لإنقاذ اليونان خصص لها 130 مليار يورو، إضافة إلى تبادل سندات ديون أثينا مع دائئها من القطاع الخاص ينص على شطب 107 مليار يورو من خلال اتفاق مبادلة تحوزها مع مؤسسات المالية الخاصة ينص على شطب 53,5% من قيمة سندات الدين اليوناني التي تحوزها تلك المؤسسات وذلك عن طريق تبديل السندات القديمة بأخرى جديدة بتاريخ استحقاق بعد 30 سنة ونسبة فائدة متغيرة، تتراوح بين 2% حتى 2015 و3% حتى 2020 و4,3% في السنوات المالية لنتهي آجال استحقاق الديون اليونانية في 2024، وتهدف خطة الإنقاذ إلى إعادة هيكلة ديون اليونان التي تناهز 350 مليار يورو.

ومن المتوقع أن تقلص إجراءات الحزمة الثانية ديون اليونان من 160% من ناتجها المحلي الإجمالي إلى 120,5% في 2020، وهي النسبة الأقصى للدين التي يمكن أن تتحملها البلاد على المدى البعيد<sup>1</sup>.

وحرصا على أن لا تستفحل الأزمة على بقية دول الاتحاد الأوروبي ذات الدين العمومي المرتفع خاصة في اسبانيا و البرتغال قرر الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بعد فترة وجيزة طرح ضمانات للقرض بقيمة 750 مليار يورو وعن طريق تأسيسه لصندوق

<sup>1</sup> - بولكور نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

ضمخ سمي بصندوق الاستقرار الذي ساهم فيه صندوق النقد الدولي بالثلث لتمكين الحكومة اليونانية وغيرها من الحكومات التي قد تحتاجها من الإقراض دون دفع الفائدة المرتفعة التي تطلبها أسواق السندات. كما ساهم صندوق النقد الدولي في برنامج ضمانات القروض الذي بمقرر الدول الأعضاء الاستفادة منه بقرض قيمته 220 مليار يورو ، والجدول الموالي يبين حجم المساعدات المالية التي قدمه صندوق النقد الدولي بالإشتراك مع الإتحاد الأوروبي لمواجهة الأزمة<sup>1</sup>.

### الجدول رقم (9): المساعدات المالية لدول أزمة الديون الأوروبية.

البلد	تاريخ الموافقة	الاتحاد الأوروبي	صندوق النقد الدولي	إجمالي المساعدات المالية
اليونان	ماي 2010	80 بليون يورو	30 بليون يورو	110 بليون يورو
ايرلندا	ديسمبر 2010	45 بليون يورو	22,5 بليون يورو	67,5 بليون يورو
البرتغال	ماي 2010		26 بليون يورو	78 بليون يورو

المصدر: صندوق النقد الدولي.

### 2-الإجراءات التقشف:

تمثل سياسات التقشف المالي في ضرورة خفض مستويات الإنفاق الحكومي ورفع إيرادات الضرائب بهدف السيطرة على العجز المالي أو الحد من تصاعد معدلاته إلى الناتج المحلي الإجمالي.

لكنها مكلفة لأنها ستخفض مستويات الطلب الكلي، على سبيل المثال فإن رفع معدلات الضريبة سيخفض مستويات الدخل بعد الضريبة، كما أن خفض مستويات الإنفاق الحكومي سيقبل الأنفاق الكلي، وكلاهما يؤديان إلى خفض معدلات النمو ومن ثم رفع معدلات البطالة<sup>2</sup>.

فالحكومة اليونانية اتخذت حزمة من الإجراءات التقشفية الصارمة وفي مقدمتها التخفيض الحاد في الإنفاق ورفع الضرائب على المواطنين في محاولة لتخفيض العجز إلى أقل من 9% من الناتج المحلي الإجمالي، كما صادقت اليونان على حزمة تقشفية أخرى وصفها رئيس الوزراء جورج بانديروس بالتضحيات الكبيرة من أجل الوطن حسب تعبيره، كما تشمل على رفع ضريبة المبيعات

<sup>1</sup> - بن أحمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

<sup>2</sup> - رواق خالد، مرجع سبق ذكره، ص: 97.

"ضريبة القيمة المضافة" للمرة الثانية إلى 23% إلى جانب رفع ضريبة المحروقات و التبغ و المنتجات الكيماوية كالسيارات الفاخرة، وخفض معاشات الموظفين ومستخدمي الدولة بـ8% مقابل حصولهم على دعم مالي في المناسبات الدينية و الأعياد. كما اشتملت تدابير التقشف اقتطاعات في الرواتب و تجميد المعاشات التقاعدية وزيادة الضرائب المضافة وذلك نحو 5 مليار يورو<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: الإجراءات المطبقة من قبل الحكومة اليونانية.

أوجبت الأزمة التي مرت بها اليونان الإلزام بسياسات اقتصادية صارمة فقد سعت على وضع هدفا طموحا لا بد منه وذلك بغية خفض العجز بحوالي 4% من إجمالي الناتج المحلي بمعنى خفض العجز بأكثر من 8 مليارات يورو وذلك بالحد من هدر المال العام وخفض النفقات، و4 مليارات أخرى عن طريق زيادة العائدات بـ8 مليارات و ذلك بالحد من هدر المال العام وخفض النفقات، و4 مليارات أخرى عن طريق زيادة العائدات بإجراءات مستدامة، بحيث اعترمت الحكومة اليونانية تنفيذ تدابير مالية حازمة وسياسات هيكلية واسعة النطاق واصلاحات في القطاع المالي<sup>2</sup>، وفيما يلي أهم الإصلاحات المقررة<sup>3</sup>:

1- فيما يتعلق بسياسات المالية العامة: ضبط أوضاع المالية بما يعادل 11% من إجمالي الناتج المحلي على مدار 3 سنوات، للوصول بعجز العامة إلى أقل من 3% بحلول عام 2014 ( مقارنة بعجز قدره 13,6% عام 2009).

2- فيما يتعلق بالإفناق العام: سوف تحقق تدابير الإفناق وفرات قدرها 5,25% من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية 2013 وسيتم تخفيض الأجور ومعاشات التقاعد و تجميدها لمدة 3 سنوات مع إلغاء العلاوات المعتاد صرفها للقوى العاملة بمناسبة أعياد الميلاد وعيد الفصح وفصل الصيف وحماية العاملين الذين يتقاضون أدنى الأجور.

3- فيما يتعلق بإرادات الحكومة: من المنتظر أن تؤدي التدابير المتخذة على جانب الإيرادات إلى 4% من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية 2013 عن طريق زيادة الضريبة على القيمة المضافة، والضرائب على السلع الكيماوية، و التبغ والكحول بالإضافة إلى سلع أخرى.

<sup>1</sup> -هبال نجاة ، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات " دراسة حالة اليونان"، مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر، بسكرة 2015/2016، ص 133.

<sup>2</sup> - طنبني مريم مرجع سبق ذكره، ص:141.

<sup>3</sup> - نشرة صندوق النقد الدولي، اتفاق على مستوى خبراء الصندوق "أوروبا والصندوق يتفقان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 110 مليار يورو، واشنطن، 2ماي 2010، ص:3-4.

4- فيما يتعلق بإدارة وضبط النفقات: ستعمل الحكومة اليونانية على تحسين التحصيل الضريبي وزيادة مساهمة من لم يتحملوا نصيبا عادلا من العبء الضريبي، وسوف تحرض على حماية الإيرادات من مخالفات كبار دافعي الضرائب، ومن المتوقع أن يبلغ مجموع الزيادة في الإيرادات و الوفورات نتيجة لهذه الإصلاحات الهيكلية 1,8% من إجمالي المحلي تتحقق بالترجح خلال فترة البرنامج.

5- فيما يتعلق بالاستقرار المالي: يرى إقامة صندوق للاستقرار المالي بتمويل من البرنامج التمويلي الخارجي لتأمين مستوى كاف من رأس المال المصرفي.

6- برنامج المستحقات: يتم تقليص برامج المستحقات الحكومية، حيث تخفض بعض مزايا الضمان الاجتماعي مع الحفاظ على ما يقدم منها لأفقر الشرائح السكنية.

7- إصلاح نظام التقاعد: هناك اقتراح بإصلاح شامل لنظام التقاعد يشمل تخفيض مخصصات التقاعد المبكر.

8- السياسات الهيكلية: ستعمل الحكومة على تحديث الإدارة العامة وتدعيم أسواق العمل وسياسات الدخل وتحسين مناخ الأعمال وخصخصة المؤسسات العامة.

9- الإنفاق العسكري: تتوخى الخطة خفضا ملحوظا في الإنفاق العسكري خلال الفترة المستهدفة.

### الفرع الثالث: آثار خطط الإنقاذ على اليونان:

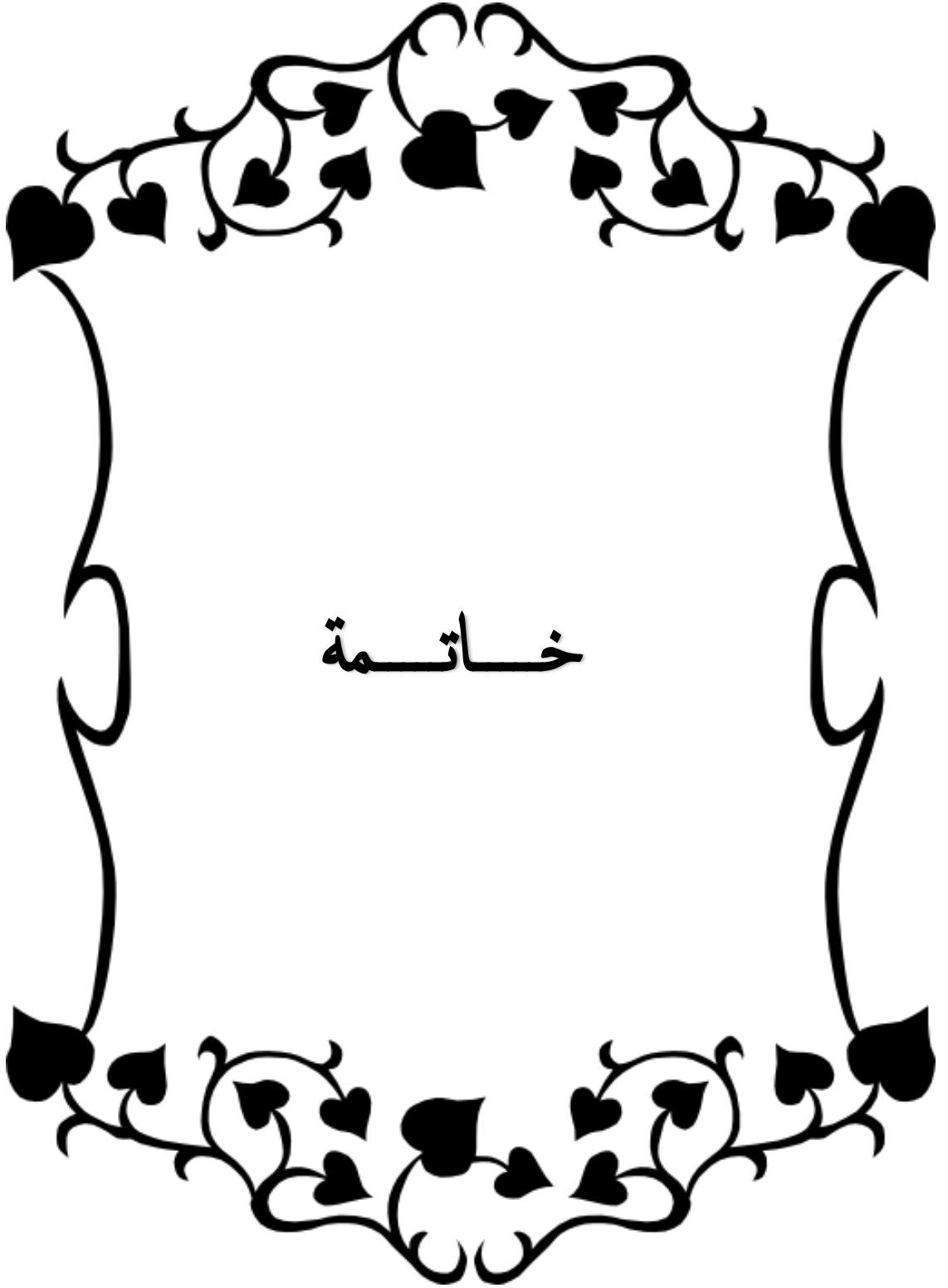
قد نجحت الحكومة اليونانية في تخفيض بعض ديونها الداخلية، كما قامت بتخفيض قيمة السندات التي يملكها الأفراد، لكنها لم تنجح في جباية الضرائب ولم تتمكن من إعفاء موظفي الدولة من مناصبهم بسبب الخوف من ردود فعل الشارع اليوناني، وبالتالي لا يمكن تقييم تلك الإجراءات بأنها ناجحة

، وبمنظرة نقدية إلى خطة التقشف فإنه يمكن القول أن تلك الخطة كانت عقوبة بأكثر منها للخروج من الأزمة، ويمكن إيضاح وجهة النظر هذه في النقاط التالية:

- إن الإتحاد الأوروبي قدم قروضا بفائدة تصل إلى 5,5-6% ومنع من اللجوء إلى دول مثل الصين وروسيا أو دول الخليج و التي كان يمكن أن، تقدم قروضا بفائدة تتراوح بين 1-0,8% لذلك فإن الأوروبيين نظروا إلى اليونان كفرصة استثمارية وليس كشرية.
- إن خطة التقشف أدت إلى انهيار العديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وهي عصب الاقتصاد اليوناني، إضافة إلى أضعاف قدرة الدولة وفعاليتها.
- وصل عدد العاطلين عن العمل إلى أكثر من مليون شخص، وهو رقم مقلق، لأنه قد يقود إلى تداعيات اجتماعية خطيرة على المجتمع اليوناني.

- تدني مستوى التنافسية للاقتصاد و السلع اليونانية مما حال دون قدوم الاستثمارات خارجية وتصدير للسلع اليونانية.
- خفض المرتبات أدى إلى انخفاض الاستهلاك ورفع مستوى الكساد إلى أقصى حدوده.
- أدى رفع الضريبة إلى زيادة عدد المتخلفين عن دفع الضرائب.
- أدت خطة التقشف إلى خروج العديد من الشركات الأجنبية واليونانية إلى دول أخرى كبلغاريا ورومانيا.
- قام العديد من حملة رؤوس الأموال إلى خارج أرصدهم خارج اليونان، فعلى سبيل المثال خرج إلى قبرص أكثر من 90 مليار يورو، وبلغت حسابات اليونانيين في سويسرا 600 مليار يورو مما أدى إلى نقص في السيولة النقدية وعجز في عمليات الإقراض و التمويل.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - عبد اللطيف درويش، الأزمة المالية جذورها وتداعياتها، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 11 يونيو حزيران 2012، ص-ص :



## خاتمة

مست دول العالم سواء المتقدمة أو النامية عدة أزمات تعددت سماتها واختلفت آثارها وتحليلاتها

والتي يرى الكثير على أنها حالة صحية وبالغة الضرورة من أجل التطوير والنمو، ولقد اتسمت الأزمات حيث عصفت بالاقتصاد الرأسمالي واتصفت بأنها سريعة الانتشار وهي الظاهرة التي أطلق عليها عدوى الأزمات المالية وذلك بسبب معدلات الارتباط المرتفعة بين الاقتصاديات الدولية.

- مر الاقتصاد العالمي بالأزمة المالية العالمية 2008 التي اعتبرت من أشد الأزمات منذ أزمة الكساد الكبير 1929 فهي أزمة

خطيرة بعمقها وشموليتها ونتائجها على مستوى الدول والاقتصاد العالمي ومستقبل العالم ككل، ومن تداعياتها أنها تسببت في خلق أزمة مالية أخرى وهي أزمة الديون السيادية التي ظهرت وانتشرت بين دول منطقة اليورو.

- ولقت الديون السيادية في بادئ الأمر إقبالا كبيرا من قبل المستثمرين في العالم، نظرا لانخفاض مستويات المخاطر المصاحبة لإقراض حكومات العالم بشكل عام، مقارنة بديون مؤسسات الأعمال الخاصة، غير أن الأزمة المالية العالمية قد غيرت الموازين، بحيث أصبح خطر توقف الحكومات في دول العلم المدينة عن السداد أحد الهواجس الأساسية المنتشرة بين المستثمرين في أسواق المال في العالم، وهذا ما حدث بالفعل في بعض دول منطقة اليورو التي بلغت في حجم الدين العام إلى درجة أنها أصبحت غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المستثمرين.

- ومن الدول الأوروبية التي عانت من مشكلة الديون السيادية أيرلندا، اليونان، إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، وقد اختلفت درجة خطورتها من درجة إلى أخرى، واعتبرت اليونان من الدول التي كانت فيها الأزمة أكثر خطورة حيث وصلت إلى حافة الإفلاس، ولعل ما ساهم في ذلك هو أنها كانت تقدم احصائيات غير حقيقية عن اقتصادها بغية الانضمام لمنطقة اليورو، وهو ما يدفعنا للقول أن اتفاقية ماستريخت و التي تعد الاتفاقية المؤسسة للاتحاد النقدي الأوروبي قد فشلت في فرض قواعدها بشكل صحيح وسليم.

## - الاقتراحات والتوصيات: من خلال الدراسة السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

- 1- لاحتواء أزمة الديون السيادية باليونان على دول منطقة اليورو اتخاذ عدة إجراءات من أجل الخروج بأقل الخسائر الممكنة.
  - 2- إن تقليل التباين في الأداء الاقتصادي بين الدول الأعضاء في أي كتلة شرط أساسي لنجاحه واستقراره واستمراره، وتكمن الخطورة هنا في أن التباين بين الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء يكون من السهل التعامل معه إذا كان راجعاً إلى أسباب اقتصادية بحتة، ولكنه إذا كان يرجع إلى عوامل سياسية وأخلاقية وثقافية يكون من الصعب التعامل معه.
- رغبة أية دولة في الانضمام لتكتل اقتصادي يسعى لعملة موحدة يتطلب من هذه الدولة أن تدرك حقيقة ما هو مطلوب منها من مؤشرات الأداء الاقتصادي، وأن تلجأ لتجميل أو تليفق هذه المؤشرات من أجل الانضمام لهذه الوحدة النقدية، وذلك لأنها لو تفعل ذلك ستدفع الثمن من استقرارها الاقتصادي وستلحق الضرر بغيرها من الدول في التكتل.
- ضرورة ضمان الاستقرار الاقتصادي لجميع الدول الأعضاء في كتلة وسرعة مواجهة أي هزات قد تضعف أي اقتصاد أية دولة عضو، وذلك لأن التكتل الاقتصادي الذي يضم اقتصاديات قوية وأخرى ضعيفة يكون هش وعرضة لانتشار العدوى بين أعضائه.



قائمة المصادر و  
المراجع

## المصادر والمراجع:

- 1-الزهرةبوزادية شفاء حمد ، من أزمة الرهن العقاري إلى أزمة الديون السيادية الأوروبية الملتقى الثاني و الازمة الاقتصادية العالمية الرابعة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة تبسة أيام 20/19 ماي 2003.
- 2-أوكار فوادر ، انعكاسات اصدار العملة الأوروبية الموحدة " اليورو " على الاقتصاديات البلدان الاقتصاد في منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي الدول الإسلامية.
- 3-بلعباس عبد الرزاق سعيد ما معنى الأزمة؟ كتاب الأزمة الحالية العالمية أسباب و حلول من منظور إسلامي، مركز الأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة المالك عبد العزيز جدة (المملكة العربية السعودية)، الطبعة الأولى، 2009.
- 4-صالح السيسي، الاقتصاد العالمي والأزمات الاقتصادية الأسباب الراهنة والتداعيات، الموسوعة الاقتصادية، دار الكتاب الجديد، القاهرة، 2014.
- 5-عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمات المالية أزمة SUB-PRIM ليجند للنشر، الجزائر، 2009.
- 6-فاروق محمود محمد، الوحدة النقدية الأوروبية: النشأة و التطور سلسلة رسائل البنك الصناعي، الكويت، العدد 61، 2000.
- 7-محمود جاد الله إدارة الأزمات، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

## المراجع الأجنبية:

Fon jonotton. Sovereiy.delt :Apremer.the wold bank economie renlen.vol7,no3,moy1993.

Francois economie descheemker,mieux comprendre l'euro(paris, d'organisation,1998).

Centre for economie, policy research, spain euro Area sovereign delt crisis,paper prepared forrerobringth europen delt crisis, a comference hosted by the petero benegel, chantilly, France, september 13-14,2011.

NPR- michel rein-how the financial crisis creted a new third wored october 2011.

الصفحة	العنوان
I	الإهداء.....
II	كلمة شكرًا وتقدير.....
III	قائمة الأشكال البيانية.....
IV	قائمة الجداول.....
أ	المقدمة.....
<b>الفصل الأول: أزمة الديون السيادية (اسبانيا-اليونان-فرنسا)</b>	
2	المبحث الأول: أزمة الديون السيادية.....
2	المطلب الأول: نشأة أزمة الديون السيادية.....
3-2	المطلب الثاني: تعريف أزمة الديون السيادية.....
5-3	المطلب الثالث: أسباب أزمة الديون السيادية.....
23-3	المطلب الرابع تطورات أزمة الديون السيادية.....
<b>الفصل الثاني: آليات معالجة الأزمة في الإتحاد الأوروبي</b>	
25	المبحث الثاني: معالجة الأزمة في الإتحاد الأوروبي.....
27-25	المطلب الأول: تدابير الطوارئ في الإتحاد الأوروبي.....
34-28	المطلب الثاني: الآلية الأوروبية لتحقيق الاستقرار الأوروبي.....
36-35	المطلب الثالث: آليات الاستقرار الأوروبي.....
<b>الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية في اليونان .</b>	
38	المبحث الثالث: أزمة الديون السيادية في اليونان.....
48-38	المطلب الأول: واقع الاقتصاد اليوناني ومؤشراته.....
60-48	المطلب الثاني: جذور أزمة الديون السيادية في اليونان.....
60	المطلب الثالث: أسباب أزمة الديون السيادية في اليونان.....

الفصل الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية في اليونان على دول منطقة اليورو	
61	المبحث الرابع: انعكاسات أزمة الديون السيادية في اليونان.....
62-61	المطلب الأول: انعكاسات أزمة اليونان على الاقتصاد العالمي.....
65-62	المطلب الثاني : انعكاسات أزمة اليونان على دول منطقة اليورو والاقتصاد الأوروبي.....
71-66	المطلب الثالث : الإجراءات المتبعة لمعالجة الأزمة اليونانية.....
74-72	الخاتمة.....
76-75	قائمة المصادر و المراجع.....
77	فهرس المحتويات.....

## تلخيص المذكرة

تعد أزمة الديون السيادية أخطر أزمة واجهها الاقتصاد الأوروبي منذ تأسيسه، فهي تهدد بانهيائه و تثير مخاوف متصاعدة حول مستقبل عملته الموحدة نظرا لعجز الجهود المؤسساتية المبذولة على احتواء الأزمة فقد كان لأزمة الديون السيادية الأوروبية انعكاسات على اقتصاداتها، خاصة في ظل تراجع مواد الأساسية التي تمثل مصادر الدخل لعدد كبير من دول المنطقة.

الكلمات المفتاحية:

- 1-الديون السيادية      2- أزمة الديون السيادية      3- منطقة الأورو      4-أزمة اليونان      5-الإتحاد الأوروبي  
6-الاستقرار الأوروبي.

### Abstract:

The sovereign debt crisis is the most serious crisis faced by the Economic and Monetary European Union since its inception, it threatens to collapse and give rise to growing concerns about the future of the single currency "Euro" Due to the inability of the efforts made by governments and international institutions to contain the crisis. it was the sovereign debt crisis the European repercussions on their economies and to varying degrees, where the decline in demand for oil and basic materials, which represent the main income for a large number of countries in the region sources.

### Key word :

- 1-Sovereign Debt      2- Sovereign Debt Crisis      3- Euro Zone  
4- Greece Crisis      5- European Union      6- European stability